

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

**The US-Bahrain relationship according to the stationing
agreement 1971-1977
A study in US documents**

Assist. Prof. Dr. Alaa Razzak Fadhil
University of Basrah
Center of Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail: Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

Abstract:

After the British withdrawal from the Arabic Gulf in 1971, the United States sought to strengthen its influence in the region in which Washington realized that its military force presence in the Persian Gulf preserves its strategic and economic interests, and that would consolidate its relations with the newly independent countries. Therefore, the United States made an agreement with Bahrain in 1971 which required the continued stationing of the American forces in the Middle East as power in Bahrain. Although the agreement had an important role in strengthening the American presence and protecting Washington's interests in the Arabian Gulf and the Indian Ocean during a critical period of the conflict between the United States and the Soviet Union, the continuation of the agreement was marred by many difficulties, and the Bahraini government was exposed to internal and external pressures resulted from the refusal of the agreement because of the US military force presence in Bahrain, which eventually led to the termination of the agreement in 1977.

Key words: the Arabian Gulf, USA Military Force, the Stationing Agreement, Indian Ocean.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١ - ١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

أ.م.د. علاء رزك فاضل

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

E-mail: Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

الملخص:

على اثر الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١، سعت الولايات المتحدة الى تعزيز نفوذها في المنطقة، اذ اعتقدت واشنطن ان وجودها العسكري في الخليج العربي يحافظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، ويرسخ علاقاتها مع الدول التي استقلت حديثاً هناك. لذا عقدت الولايات المتحدة مع البحرين اتفاقية عام ١٩٧١ اقتضت باستمرار تمركز قوة الشرق الاوسط الامريكية في البحرين. وبالرغم من ان الاتفاقية كان لها دور مهم في تعزيز التواجد الامريكي وحماية مصالح واشنطن في الخليج العربي والمحيط الهندي خلال مرحلة مهمة من الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الا ان استمرار الاتفاقية شابه الكثير من الصعوبات، وعرض الحكومة البحرينية لضغوطات داخلية وخارجية، كان سببها رفض التواجد العسكري الامريكي في البحرين، الامر الذي ادى اخيراً الى انتهاء الاتفاقية في عام ١٩٧٧.

الكلمات المفتاحية: امن الخليج العربي، قوة الشرق الاوسط الامريكية، اتفاقية التمركز، الولايات المتحدة الامريكية.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

المقدمة:

مثلت التوجهات الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي إحدى أوجه الصراع مع الاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة، ولم يكن ذلك بعيداً عن تحقيق المصالح والامتيازات الأمريكية في منطقة عدت واحدة من أكثر مناطق العالم امتلاكاً لمصادر الطاقة. وعليه، حاولت واشنطن تعزيز تواجدتها في الخليج العربي وبخاصة بعد الانسحاب البريطاني من هناك نهاية عام ١٩٧١، إذ وجدت الحكومة الأمريكية أن اعترافها المبكر بالدول المستقلة حديثاً في الخليج العربي، وإقامة علاقات صداقة واتفاقيات معها، سيخدم كثيراً مصالحها، ويدفع باتجاه تحقيق الاستراتيجية الأمريكية بالشكل الأمثل.

لذا اعتقدت واشنطن أن البحرين ممكن أن تخدم أهدافها في الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً، لا سيما وأنها تمتلك قاعدة عسكرية وظفت بشكل جيد في تحقيق مآرب السياسة البريطانية في المنطقة في السابق، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه بما يصب في مصلحة الولايات المتحدة، التي أرادت في جوهر سياستها وعلاقتها مع البحرين عقد اتفاقية معها بخصوص بقاء قوة الشرق الوسط متمركزة في البحرين، بعد أن أبدت الحكومة البحرينية رغبتها في ذلك، ليس لدوافع مادية فحسب، بل لدرء الاخطار الخارجية عن البلاد.

وعلى الرغم من أن الاتفاق بين واشنطن والمنامة عام ١٩٧١، لم يعترضه الكثير من الصعوبات في بداياته، الا إن استمراره لم يكن بالأمر اليسير، إذ كانت الكلمة الفصل في تحديد طبيعة الاتفاق ومدته لتأثير الأحداث الدولية والإقليمية، فضلاً عن الضغوطات الداخلية في البحرين، وهو ما أثر على سير العلاقات الأمريكية - البحرينية.

اهمية البحث: توضيح السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي عموماً والبحرين خصوصاً، عقب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١. وكيفية عقد واشنطن لمعاهداتها على وفق ما تقتضيه مصالحها العليا، والاضطلاع بدور الضامن للأمن في الخليج، الامر الذي اثر بدوره على مسار العلاقات الامريكية - البحرينية آنذاك، لاسيما وان تلك المدة شهدت تصاعداً في المد العربي الراض للسياسة الاستعمارية للكيان الصهيوني، واندلاع الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٧٣، وهو ما شكل عاملاً آخراً للرفض العربي للوجود العسكري الامريكي في الخليج، ومن ثم انتهاء اتفاقية التمركز بين واشنطن والمنامة.

اشكالية البحث: نظراً لان إشكالية البحث تدور حول العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز للمدة ١٩٧١ - ١٩٧٧، فان البحث سيحاول الاجابة عن سؤلين مهمين هما:

١- ما هو أثر الاتفاقية على طبيعة العلاقات الأمريكية - البحرينية؟

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

٢- ما تأثير الضغوطات الداخلية في البحرين والأحداث الإقليمية والدولية على استمرار الاتفاقية؟

فرضية البحث: ساهمت اتفاقية التمركز بين الولايات المتحدة والبحرين ١٩٧١ - ١٩٧٧، بدور كبير في توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين، الا ان وجود قوات عسكرية اجنبية في البحرين اثر كثيراً على استمرار الاتفاقية، لاسيما في مرحلة شهدت دعوات من الدول الخليجية لإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية وانشاء نظام امني جماعي خاص بهم.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح دور اتفاقية التمركز بين الولايات المتحدة والبحرين ١٩٧١ - ١٩٧٧، في توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين، وابرار دور المؤثرات الداخلية والخارجية على استمرار الاتفاقية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجين هما:

أولاً : المنهج التاريخي: جاء اختيار هذا المنهج لضرورة تتبع مجريات الاحداث التاريخية على وفق تسلسلها الزمني.

ثانياً: المنهج التحليلي: تم اعتماد هذا المنهج، لإيضاح الاستفهامات الواردة في إشكالية الدراسة والإجابة عليها، من خلال تحليل الأحداث بغية الوصول الى أدق الاستنتاجات.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين، خصص الأول منهما لتسليط الضوء على تزايد التوجهات الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٧١. واهتم الثاني بدراسة العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١ - ١٩٧٧. وتبع ذلك، خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي توصل اليها، وقائمة هوامش ومصادر البحث، الذي اعتمد بشكل رئيس على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة.

أولاً: تصاعد التوجهات الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي ١٩٧٠ - ١٩٧١:

على أثر إعلان بريطانيا في كانون الثاني ١٩٦٨ نيتها الانسحاب من الخليج العربي نهاية عام ١٩٧١، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية رسم استراتيجيتها تجاه منطقة الخليج العربي. إذ أعد موظفو مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC) National Security Council، في ٤ حزيران ١٩٧٠ تقريراً مفصلاً عن تداعيات الانسحاب، والتي رجحت عدم استقرار المنطقة بسبب قيام انظمة ضعيفة، ونشوب

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

صراعات إقليمية، واشتداد المنافسة بين القوى الخارجية لمد نفوذها الى هناك. وإن كل تلك الظروف ستهيئ الفرص السانحة للراديكاليين العرب والاتحاد السوفيتي لاستغلالها لصالحهم^(١).

وفي الوقت الذي استبعد فيه التقرير امكانية اقناع بريطانيا بالتراجع عن قرار الانسحاب، أو تخلي واشنطن عن مصالحها في المنطقة، أو اعتماد السوفييت سياسة عدم التدخل في الخليج العربي. أوصى التقرير بستة خيارات للنظر فيها، تمثلت بالآتي^(٢):

١. أخذ دور بريطانيا " كحامي".
 ٢. دعم أداة مختارة، إما (أ) إيران أو (ب) المملكة العربية السعودية.
 ٣. تعزيز التعاون الإيراني - السعودي.
 ٤. تطوير الاتصالات الثنائية والوجود الأمريكي في الدول الصغيرة في الخليج العربي.
 ٥. استمرار التعامل مع الدول الصغيرة بشكل غير مباشر.
 ٦. رعاية اتفاقية أمنية إقليمية بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت والدول الصغيرة.
- ومن أجل النظر في الخيارات المطروحة، عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعاً في اليوم التالي في غرفة العمليات بالبيت الأبيض، حضره أبرز صناع القرار السياسي في واشنطن بما فيهم مستشار المجلس هنري كيسنجر^(٣) Henry A. Kissinger ، ومستشار وزارة الخارجية ريتشارد بيدرسن Richard F. Pedersen، ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا كريستوفر فان هولدين Christopher Van Hollen، ونائب مساعد وزير الدفاع للشرق الأدنى وجنوب آسيا روبرت برينجر Robert Pranger. وبعد مناقشات مستفيضة تم اتخاذ قرارين: الأول، الطلب من لجنة وكلاء الوزارات المختصة، أن تضع في غضون اربعة اسابيع مخططاً لوجود أمريكي "أمثل" في الخليج من حيث المؤسسات الدبلوماسية والبرامج الاقتصادية والثقافية. والثاني، إعداد مذكرة للرئيس الأمريكي، تعطي الإجماع لصالح استمرار العمل على وفق الخيار رقم (٣) والانتقال إلى الخيار رقم (٤) في الوقت المناسب^(٤).

اكتملت خطة التواجد الأمريكي الأمثل في الخليج العربي في ٣٠ تموز ١٩٧٠، والتي أوضحت أنه على الرغم من إن المساعدات الأمريكية الكبيرة لعدد من دول المنطقة، إلا إن ضعف القدرات التقنية لتلك الدول حال دون الاستفادة منها بالشكل الأمثل، وإن الوجود الأمريكي النشط يتطلب مسؤولية مركزية عن أمن المنطقة، ومؤسسات دبلوماسية، وقوة بحرية صغيرة، وإقامة علاقات ثقافية وتقنية متطورة، فضلاً عن إقامة مشاريع تجارية هناك. كما فصلت الخطة الخيارات اللوجستية والتشغيلية لعمل سفارات الولايات المتحدة المستقبلية في الخليج العربي^(٥).

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

بعث كيسنجر مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون^(٦) Richard Nixon، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٠، أشار فيها إلى أن مجلس الأمن القومي أكمل دراسة الأوضاع في الخليج العربي بعد انسحاب القوات العسكرية البريطانية، وإنهاء معاهدات الدفاع الرسمية ومسؤوليات الحماية. ومع التطلعات القومية المحلية لدول المنطقة، فإن المشكلة لا تتعلق بملء الفراغ بقدر ما تتعلق بالتعامل مع إعادة التوازن في الخليج العربي. وبعد أن عرض كيسنجر الخيارات المطروحة، أوضح بان أفضل ما يمكن أن تنتهجه الإدارة الأمريكية في الخليج على المدى القريب، هو تعزيز التعاون الإيراني - السعودي، مع الاعتراف بقوة إيران المهيمنة، وتطوير الوجود الأمريكي "المتوازن" في الدول الجديدة. وفيما يخص القوة البحرية الأمريكية الصغيرة المتواجدة في الخليج، والمكونة من مدمرتان وطائرة مائية، فقد أشارت المذكرة إلى أنها ستبقى في البحرين بالاتفاق مع البريطانيين، بعد أن أبدت البحرين رغبتها في بقاء تلك القوات في موانئها، وان معظم أصدقاء واشنطن يعدون التواجد العسكري الأمريكي في الخليج دلالة على اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة. وقد وافق الرئيس نيكسون على جميع التوصيات الواردة في المذكرة^(٧).

وبناءً على ذلك، أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي قراراً حمل الرقم (٩٢) في ٧ تشرين الثاني ١٩٧٠، تضمن اتباع الولايات المتحدة سياسة مستقبلية تجاه منطقة الخليج العربي، واحتوى على النقاط الآتية^(٨):

١. موافقة الرئيس على استراتيجية عامة للمدى القريب لتعزيز التعاون بين إيران والمملكة العربية السعودية كأساس للحفاظ على الاستقرار في الخليج العربي مع الاعتراف بغلبة القوة الإيرانية، وتطوير علاقة أمريكية مباشرة مع الكيانات السياسية الحديثة في المنطقة.
٢. اتخاذ قراراً من حيث المبدأ بعدم تقليص الوجود البحري الأمريكي في الخليج العربي، ما لم يثبت أنه غير مقبول من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، وفي هذه الحالة يجب تقديم تقرير خاص إلى الرئيس.
٣. تمت الموافقة من حيث المبدأ على توسيع التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة في الخليج العربي، والذي لا بد أن يتوافق مع متطلبات المنطقة، وتحقيق المصالح الأمريكية.
٤. وجهت لجنة وكلاء مجلس الأمن القومي بمراجعة خطط المساعدات التقنية والتعليمية والتبادل الثقافي، من خلال البرامج الخاصة والعامة لضمان تطوير برامج إبداعية تتماشى مع استراتيجية تعزيز التنمية المنظمة والمسؤولية المحلية للحفاظ على الاستقرار في الخليج العربي.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

٥. تم توجيه المجموعة المشتركة بين الإدارات التابعة لمجلس الأمن القومي، لإعداد مذكرة خاصة للرئيس بشأن جميع طلبات المساعدات العسكرية المهمة من الدول في الخليج العربي، باستثناء إيران والمملكة العربية السعودية.

وضمن ذلك التوجه، أرسل وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز^(٩) William P. Rogers، في ٢ تموز ١٩٧١ مذكرة إلى الرئيس نيكسون، أشار فيها إلى إن البحرين تنوي إعلان استقلالها في آب من العام نفسه، وأوصى بضرورة اعتراف الولايات المتحدة بها، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، واعتماد السفير الأمريكي في الكويت، ليكون سفيراً غير مقيم لدى البحرين. وبعد أن أعلنت الأخيرة استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١، بعث نائب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي الأمريكي الجنرال الكسندر هيغ Haig Alexander، في اليوم نفسه مذكرة إلى الرئيس نيكسون، أشار فيها إلى إن الاعتراف الدبلوماسي المبكر بالبحرين هو في مصلحة الولايات المتحدة. لذا أعلنت واشنطن في اليوم التالي اعترافها رسمياً بالبحرين^(١٠). وفي ٢١ ايلول ١٩٧١ افتتحت السفارة الأمريكية في المنامة، وأصبح جون جاتش John N. Gatch، قائماً بأعمال السفارة^(١١). وكانت هذه خطوة واشنطن الأولى في تنفيذ سياستها الداعية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج العربي المستقلة حديثاً.

ثانياً: العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١ - ١٩٧٧.

بعد ان أعلنت بريطانيا إنهاء معاهدات الحماية مع مشيخات الخليج العربي في ١٦ كانون الأول ١٩٧١، شرعت واشنطن بإجراء مفاوضات مع البحرين من أجل السماح لقوة الشرق الأوسط التابعة للبحرية الأمريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي باستمرار تمركزها في البحرين^(١٢). وكان هذا في الواقع، امتداداً لاتفاقية أمريكية - بريطانية عقدت عام ١٩٤٩، تمكنت وفقاً لها سفن البحرية الأمريكية من استخدام مرافق القاعدة البريطانية (إتش إم إس الجفير)^(١٣) (HMS Juffair) في البحرين^(١٤).

توجت المساعي الأمريكية بعقد اتفاقية التمركز مع البحرين في ٢٣ كانون الأول ١٩٧١، والتي تضمنت استخدام البحرية الأمريكية ١٠ % من مرافق الدعم في قاعدة الجفير، مقابل إيجار سنوي حددت السنة الأولى منه بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار^(١٥). كما احتوت الاتفاقية على البنود الآتية^(١٦):

١. لسفن وطائرات القوات الأمريكية أو الداعمة لها الحرية الكاملة، في الدخول والخروج من وإلى موانئ المياه الإقليمية ومطارات البحرين.

٢. يُسمح لأفراد القوات الأمريكية التنقل بحرية داخل البحرين، وحرية الدخول والخروج من وإلى البحرين.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية المركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

٣. إذا كان هناك أي تغيير جوهري تروم الولايات المتحدة القيام به لدعم قوة الشرق الأوسط، بما في ذلك نشر السفن أو الطائرات أو زيادة عدد الأفراد، فإن حكومة الولايات المتحدة ستشاور مع حكومة البحرين قبل البدء بتلك الاجراءات.
٤. لا تنطبق متطلبات جواز السفر والتأشيرة على الأفراد العسكريين من القوات الأمريكية، باستثناء ما يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين. وتعفي السلطات البحرينية أعضاء القوات الأمريكية من فحص الهجرة والمغادرة عند دخولهم الى البحرين أو مغادرتها، ومن التسجيل والمراقبة كأجانب، ولكن لن يتم اعتبارهم، بسبب دخولهم إلى البحرين، على أنهم اكتسبوا أي حقوق في الإقامة الدائمة.
٥. يحترم أفراد القوات الأمريكية قوانين وعادات وتقاليد البحرين، ويمتنعون عن أي نشاط يتعارض معها. وستتخذ سلطات الولايات المتحدة التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية.
٦. لا يخضع أفراد القوات الأمريكية للضرائب على رواتبهم والمكافآت التي يتلقونها من مصادر أمريكية، أو على أي ممتلكات مادية منقولة أخرى موجودة في البحرين بسبب وجودهم المؤقت هناك.
٧. تقبل السلطات البحرينية برخص القيادة العسكرية أو تصاريح القيادة العسكرية الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة لأفراد القوات الأمريكية، على أنها صالحة وبدون اختبار قيادة أو رسوم أو تصاريح قيادة عسكرية.
٨. تدفع سلطات الولايات المتحدة تعويضاً عادلاً ومعقولاً لتسوية الدعاوى المدنية الناشئة عن أفعال أو إغفال من قبل أفراد القوات الأمريكية أثناء أداء واجب رسمي أو بسبب أي إغفال أو أي فعل آخر تتحمل فيه تلك القوات المسؤولية القانونية. وسيتم معالجة جميع هذه المطالبات وتسويتها على وجه السرعة من قبل سلطات الولايات المتحدة وعلى وفق قانون الولايات المتحدة.
٩. يجوز للقوات الأمريكية المتواجدة في البحرين توريد اللوازم المنزلية، والسيارات وغيرها من الاشياء التي تتطلبها القوات أو للاستخدام الشخصي، دون ترخيص أو قيود أو تسجيل آخر، وتكون غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب، ويجوز تصدير أي سلع مستوردة بموجب هذه الفقرة بحرية دون رسوم جمركية وضرائب. الا ان أي ممتلكات من أي نوع يتم استيرادها مجاناً بموجب هذه الفقرة، تخضع للجمارك ورسوم أخرى على قيمتها وقت البيع، إذا تم بيعها في البحرين إلى أشخاص غير أولئك الذين يحق لهم الحصول على امتيازات استيراد معفاة من الرسوم الجمركية.
١٠. لا تُعفى المشتريات الشخصية لأفراد القوات الأمريكية إذا كانت من مصادر بحرينية من الرسوم الجمركية والضرائب البحرينية باستثناء مواد معينة يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية المركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

١١. تمارس حكومة البحرين الولاية القضائية المدنية على أفراد القوات الأمريكية، باستثناء تلك المسائل الناشئة عن أداء واجباتهم الرسمية. وقد تتفق سلطات الحكومتين على خلاف ذلك.
١٢. يعني مصطلح "القوات الأمريكية" القوات المسلحة للولايات المتحدة والأشخاص الذين يعملون معها، بما في ذلك المعالين، باستثناء المواطنين البحرينيين الأصليين وغيرهم من الأشخاص المقيمين عادة في أراضي البحرين شريطة أن لا يكون هؤلاء الرعايا أو غيرهم تابعين لأفراد قوات الولايات المتحدة.
١٣. يخضع إشغال واستخدام مرافق الدعم المطلوبة من قبل القوات الأمريكية للترتيبات الإدارية بين سلطات الولايات المتحدة وسلطات البحرين أو أصحاب الممتلكات الخاصة حسب الاقتضاء.
١٤. إذا قررت أي من الحكومتين في وقت ما في المستقبل أنه لم يعد من المرغوب فيه الاستمرار في وجود قوة الشرق الأوسط الأمريكية في البحرين، فيسكون أمام الولايات المتحدة عام واحد بعد ذلك لإنهاء وجودها.

من جانب آخر، وفي إطار سعي واشنطن لتوثيق علاقاتها مع دول الخليج العربية تم اعتماده السفير الأمريكي في الكويت وليام ستولتزفوس^(١٧) William A. Stoltzfus، في شباط ١٩٧٢ سفيراً غير مقيم في البحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة^(١٨).

واجهت الاتفاقية بين واشنطن والمنامة بعض الصعوبات، إذ قدم السناتور الجمهوري عن ولاية نيوجيرسي كليفورد كيس Clifford P. Case، وأربعة أعضاء آخرين في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، مقترحاً إلى إدارة نيكسون دعوا فيه إلى تقديم الاتفاقيات التنفيذية^(١٩) مع البحرين والبرتغال، إلى مجلس الشيوخ للتصويت عليها لتكون معاهدات، ومن ثم وجوب خضوعها لموافقة مجلس الشيوخ. وقد تم تمرير القرار غير الملزم في ٣ آذار ١٩٧٢ بأغلبية (٥٩) صوتاً مقابل (٦) أصوات. وقد احدث القرار ردود فعل عنيفة من الأنظمة العربية الراديكالية، التي وجدت ان البحرين ستكون قاعدة "للمبريالية"، الامر الذي ازعج البحرين كثيراً، لاسيما ان القرار صاحبة ضجة في الكونغرس والصحافة الأمريكية، وهو ما دفع مجلس الشيوخ في حزيران من العام نفسه الى حذف البحرين من التعديل^(٢٠).

تواصلت العلاقات الودية بين واشنطن والمنامة، إذ زار وزير الخارجية الأمريكي روجرز البحرين في ٨ تموز ١٩٧٢، والتقى بأمير البحرين عيسى بن سلمان ال خليفة^(٢١)، وولي العهد ووزير الدفاع حمد بن عيسى^(٢٢)، ووزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك^(٢٣)، الذين أشاروا الى إنهم اصدقاء قداماء لواشنطن، وأعربوا عن سعادتهم لانتهاه "الهرج الشديد" الذي تسبب به قرار الكونغرس الأخير بخصوص التواجد الأمريكي في البحرين. وأوضحوا أن ذلك الأمر لا ينبغي أن يؤثر على العلاقات الأمريكية - البحرينية.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية المركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

وبينوا بان أكبر تهديد للاستقرار الإقليمي هو انتشار الشيوعية من الشطر الجنوبي من اليمن، في حين رحبوا بتطور العلاقات الأمريكية مع الشطر الشمالي من اليمن، وتعزيز الآفاق مع السودان والجزائر. وأشاروا الى إن واشنطن لديها الكثير من الأصدقاء وعليها دعمهم. كما أوضح القادة البحرينيون أن المشكلة العربية - الإسرائيلية تثير قلقهم، وأن لها تداعيات خطيرة على استقرار الأوضاع والأمن في الخليج، وإن للولايات المتحدة استثمارات ضخمة ومن الصعب التنبؤ بالمستقبل. وإن البحرين لا تريد أن تُجبر على اتخاذ مواقف معادية للولايات المتحدة. وأكدوا على أن العرب باتوا معادين للولايات المتحدة بشكل متزايد. لذا يجب "تجميد" المشكلة الإسرائيلية، "وأعظم ما يحتاجه العرب هو حفظ ماء الوجه". ويجب أن تجري المحادثات بين الطرفين في أجواء جيدة، إذ يتعين على إسرائيل أن تقوم ببعض الإشارات لإظهار المرونة، وأن تفعل ذلك بنفسها دون الاستعانة بالولايات المتحدة لتكون في الواجهة. وبالنسبة للجزء العربي فإن مصر، وليس الأردن، هي المفتاح للحل^(٢٤).

أعدت وكالة المخابرات المركزية (CIA) Central Intelligence Agency، مذكرة استخباراتية في ٢١ ايلول ١٩٧٢، بخصوص التواجد الأمريكي في الخليج العربي. أوضحت فيها ان النفوذ الأمريكي في الخليج يتكون بشكل رئيس من الشركات الأمريكية الكبيرة التي تسيطر على جزء كبير من إنتاج النفط في المنطقة، وكذلك من القوة البحرية الأمريكية الصغيرة التي تعمل من البحرين، والتي تعدّ هدفاً للشعارات "المناهضة للإمبريالية"، وتقدم خدمة جيدة للدعاية المحلية المتطرفة والسوفيتية^(٢٥). وكان ذلك بمثابة إشارة واضحة الى ان تواجد قوة الشرق الأوسط في البحرين كان سلاح ذو حدين، فمن جهة هي جزء هاماً من النفوذ الأمريكي في الخليج، ومن جهة ثانية فهي هدفاً واضحاً لخصوم واشنطن، وبدرجة أقل للمناوئين للحكومة البحرينية.

شغل تواجد قوة الشرق الأوسط في الخليج اهتمام المسؤولين الامريكان. إذ أوضح القائم بأعمال مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي لورانس إيجلبورغر Lawrence S. Eagleburger، في مذكرته إلى وزير الدفاع إليوت ريتشاردسون Elliot Richardson، بتاريخ ١٥ شباط ١٩٧٣، عمل قوة الشرق الأوسط، مبيناً أن مهامها الأساسية تكمن في زيارة الدول الصديقة في الخليج العربي والبحر الأحمر وغرب المحيط الهندي، لإظهار الاهتمام المستمر للولايات المتحدة بتلك البلدان، ورغبة واشنطن في الحفاظ على علاقات جيدة معها. وإن اتخاذ الخليج العربي نقطة تمركز لها يبين بشكل خاص اهتمام الولايات المتحدة بتلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية، مؤكداً ان تلك القوات - على عكس القوات البريطانية السابقة في الخليج - ليس لديها مهمة وقائية تؤديها، وهو ما أوضحه مراراً وتكراراً المسؤولون الأمريكيون، عندما اعلنوا "إننا لا نخطط لتولي الدور البريطاني السابق في الخليج"^(٢٦).

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

وبحسب تقديرات الاستخبارات الوطنية^(٢٧) National Intelligence، في ٧ حزيران ١٩٧٣، فإن على الولايات المتحدة ان تتوقع انتكاسة خطيرة لوجودها في الخليج العربي، بسبب التصعيد الخطير للصراع العربي - الإسرائيلي، وخاصة إذا تبع ذلك هزيمة عسكرية للدول العربية. وأوضحت التقديرات انه باستثناء إيران - التي تحافظ على علاقات ودية مع إسرائيل - فإن دول الخليج الأخرى، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والبحرين، ستشعر جميعها بأنها مضطرة لاتخاذ إجراءات ضد الولايات المتحدة، التي يعدونها الحليف الرئيس لئل أبيب. وفي هذه الحالة، من المحتمل أن تحظر بعض دول الخليج العربية شحنات النفط إلى الولايات المتحدة لبعض الوقت، وربما تقوم بتأميم الشركات الأمريكية أو ضربها بطريقة أخرى. لاسيما وان العرب يعلمون ان متطلبات الولايات المتحدة من نفط الخليج العربي آخذة في الازدياد. لذا "لن يكون من السهل على الولايات المتحدة أن تنجو من هذه العاصفة كما كانت في الماضي"^(٢٨). وقد اثبتت الأحداث اللاحقة ان تقديرات الاستخبارات الوطنية كانت صائبة الى حد كبير.

وعلى أثر اندلاع الحرب بين العرب واسرائيل في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، أبلغ وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك السفارة الأمريكية في بلاده في ٢٠ من الشهر نفسه، بان حكومته قررت إلغاء اتفاقية التمركز المعقودة بين البلدين، وطالب بمغادرة قوة الشرق الأوسط من البحرين في غضون عام واحد. وكانت الخطوة البحرينية قد جاءت في اطار الرد العربي على وقوف الولايات المتحدة الى جانب إسرائيل في الحرب^(٢٩).

لم يكن كل المسؤولين البحرينيين يؤيدون مسألة التصعيد مع واشنطن. فأتثناء لقاءه بالقائم بأعمال السفارة الأمريكية في المنامة روبرت شتاين Robert A. Stein، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٣، أشار أمير البحرين عيسى بن سلمان، إلى إنه يرغب في توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة كما كانت قبل حرب تشرين الأول، " وإنه كان مستاءً للغاية من قيام الحكومة البحرينية بإلغاء اتفاقية تمركز البحرية الأمريكية، وتمنى أن تعرف الحكومة الأمريكية أن الأحداث في ذلك الوقت أدت إلى هذا الإجراء". كما تحدث الأمير عيسى بازدرء إلى حد ما عن المخاوف التي استحوذت على بعض الوزراء في الاجتماع عندما تم اتخاذ ذلك القرار. كما أعرب الأخير عن ازدرءه للعراقيين الذين قال إنهم هددوا بقصف مطار البحرين الدولي إذا تم استخدامه لمساعدة إسرائيل. وأكد أنه لا يهتم بما يعتقد الآخرون، وأنه يفعل ما يراه الأفضل لمصالح بلاده. وبين أن إشعار الحكومة البحرينية للسفارة الأمريكية بإنهاء التواجد الأمريكي على الأراضي البحرينية ليس نهائياً بأي حال من الأحوال. ودون الخوض في التفاصيل، أكد الأمير عيسى على أنه سيتم حل المشكلة وأن البحرية الأمريكية يمكن أن تبقى في البحرين. ومن أجل استدراج الأخير بشكل أكثر ، ذكر شتاين إن مدرسة البحرين^(٣٠) المدعومة من وزارة الدفاع الأمريكية، ستغلق بالتأكيد عند مغادرة

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

البحرية الأمريكية، وسيتعين اتخاذ بعض القرارات الصعبة بشأن الترتيبات الجديدة قريباً. ورداً على ذلك، ذكر الأمير عيسى أنه ببساطة ينبغي إخبار المدرسة بالاستمرار على ما هي عليه، ولا داعي لاتخاذ أي إجراءات. وبعد أن أرسل شتاين في اليوم التالي برفقة إلى وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص ما دار بينه وبين الأمير عيسى، أوضح أن الأخير وشقيقه رئيس الوزراء خليفة بن سلمان^(٣١)، عازمان على إجبار الحكومة البحرينية على التراجع عن قرارها بخصوص الطلب الموجه للبحرية الأمريكية لمغادرة البحرين، وأنهما واثقين من قدرتهما على تحجيم المعارضين الداخليين، بما في ذلك أولئك الذين قد يحصلون على مقاعد في الانتخابات البرلمانية المقرر إجرائها في كانون الأول المقبل، وأنهما ينتظران ويأملان حدوث تطورات مفيدة في الأزمة العربية - الإسرائيلية قبل أن ينفذا رغبتهما^(٣٢). اضعفت تصريحات الأمير عيسى كثيراً موقف الحكومة البحرينية في مواجهة واشنطن، وكان على الأخير مساومة الجانب الأمريكي بشكل أفضل، بغية تحقيق بعض المنافع لبلاده خصوصاً، وللدول العربية لاسيما في صراعها مع إسرائيل عموماً.

كان على صناع القرار في واشنطن البحث عن بدائل لتمركز قواتهم البحرية في الخليج العربي. ففي ٢٠ كانون الأول ١٩٧٣، أرسل وزير البحرية الأمريكية جون وارنر^(٣٣) John W. Warner، مذكرة إلى وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزنجر^(٣٤) James R. Schlesinger، أوضح فيها بان الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط عززت من صلاحية الحفاظ على وجود عسكري مرن في منطقة بحر العرب. وكان قرار الحكومة البحرينية الداعي إلى إنهاء اتفاقية التمركز، انعكاساً مباشراً لضغط الكتلة العربية المتناسك نسبياً الموجه ضد المصالح الأمريكية الإقليمية. وحتى تتمكن واشنطن من المضي قدماً على وجه السرعة في تطوير خيارات دعم بديلة لاستمرار عملياتها في تلك المنطقة، طلب وارنر من شليزنجر دعم مقترحه بالحصول على تفويض من إيران وأثيوبيا لإجراء مسوحات لمعظم المواقع الواعدة لنقل سفينة إلى سفينتين بحجم المدمرة لتمرکز فيها. وعد وارنر الشروع بهذا البديل ضرورياً حتى لو تراجعت الحكومة البحرينية عن قرارها بشأن اتفاقية التمركز لسببين الأول، الاستحواذ على موقع قيادي بديل، الأمر الذي سيعزز من موقف الولايات المتحدة إذا ما أتيحت لها الفرصة لإعادة التفاوض بشأن تمركز قواتها في البحرين. والثاني، في حالة زيادة حجم قوة الشرق الأوسط، سيكون من الضروري توفير مرافق إضافية لتجنب الزخم على المنشآت المحدودة في البحرين. علاوة على ذلك، فإن تدعيم قوة الشرق الأوسط، ونشر الدوريات البحرية العشوائية سيكون إجراءً مضاداً ومناسباً مع الوجود البحري السوفيتي في المحيط الهندي. وهو ما يؤكد أهمية وجود مستمر وفعال لقوة الشرق الأوسط في المنطقة. لا سيما مع زيادة المصالح الأمريكية هناك. كما أوضح وارنر بان وزارة البحرية الأمريكية قامت بإجراء فحص شامل للبدائل المتاحة مع الأخذ

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

في الاعتبار مهمة قوة الشرق الأوسط، والتي تتضمن دعم أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والمحيط الهندي من خلال الحفاظ على وجود متمركز حول منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ويمتد إلى المحيط الهندي حتى سريلانكا. وتضمنت الخيارات التي تم النظر فيها النقاط الآتية^(٣٥):

١. الوجود العائم مع حقوق استخدام القاعدة والمطارات التي يتم التفاوض عليها.
٢. الرسو في منطقة توفر تسهيلات دعم جوي قريبة.
٣. نقل قوة الشرق الأوسط إلى مكان آخر.

كما أوضحت المذكرة بأنه تم النظر في مجموعة متنوعة من مواقع القيادة المحتملة، والتي شملت مدينة عصب ومصرع في إثيوبيا، وموانئ مختلفة في إيران وباكستان. ولمجموعة متنوعة من الأسباب، والتي شملت الاعتبارات السياسية، وتوفير مرافق الدعم والمسافة، عُدت غالبية هذه الموانئ غير مناسبة، وإن الاستثناءات الرئيسية هي مصوع في إثيوبيا وبندر عباس في إيران، إذ يقدم كلاهما أفضل مرافق الدعم المتوفرة على ساحل البحر الأحمر والخليج العربي، ويتمتعان بموقع مثالي للعمليات في منطقة مصالح واشنطن الإقليمية الرئيسية. وفي الختام، بينت المذكرة أنه يجب أن يكون الإجراء الأولي هو استعلام السفارتين الأمريكيتين في طهران وإثيوبيا بشأن جدوى الحصول على الموافقة لإجراء استطلاعات الرؤية المنخفضة التفصيلية لمواقع الترحيل المحتملة. وإن هذه الاستطلاعات ضرورية قبل اتخاذ أي قرار بشأن أفضل المواقع المحتملة للترحيل، والتكاليف المرتبطة بها^(٣٦).

كان لتواجد قوة الشرق الأوسط في الخليج العربي أهمية كبرى بالنسبة لواشنطن. ففي مذكرته إلى وزير الدفاع شليزنجر بتاريخ ١ شباط ١٩٧٤، أشار رئيس هيئة الأركان المشتركة توماس مورر Thomas Moorer، إلى أن حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ وتداعياتها أظهرت بوضوح الطبيعة الحيوية للنفط بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها. وبينت أن فاعلية الناتو يمكن أن تعتمد على الوصول المستمر إلى هذا المورد. وبحسب المذكرة فإن التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط والخليج العربي، يعد من ضروريات تأمين المصالح الأمريكية، والتي تعتمد على إظهار عزم واضح لا لبس فيه لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار الإقليمي. لذا يجب على الولايات المتحدة تطوير قواتها العسكرية هناك لتعزيز الاستقرار^(٣٧).

شغلت اتفاقية التمركز حيزاً كبيراً من تفكير الدبلوماسيين الأمريكيين، ففي ٢٣ أيار ١٩٧٤ جرت مباحثات رفيعة المستوى في واشنطن بين وزارة الخارجية الأمريكية ونظيرتها البريطانية، بحث خلالها تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط وتداعياتها على علاقة البلدين بالدول العربية في الخليج العربي، إذ

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

أوضح الجانب الأمريكي بان أمير البحرين طلب من واشنطن عدم مغادرة قوة الشرق الأوسط بلاده، وان قسم من الساسة البحرينيون يرغبون ببقاء تلك القوات إذا كان ذلك ممكن سياسياً. كما بين الأمريكان بان التقدم الذي أحرزته واشنطن بخصوص عقد اتفاقية وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل سيمنح الحكومة البحرينية الحرية التي تشعر أنها بحاجة إليها، وبخلاف ذلك، فعلي واشنطن أن تعد نفسها للانسحاب^(٣٨).

وعلى أثر تأسيس المجلس الوطني البحريني الذي جرى انتخاباته نهاية عام ١٩٧٣، قدم السفير الأمريكي في البحرين جوزيف توينام^(٣٩) Joseph Twinam، في ١٠ تموز ١٩٧٤، الى الأمير عيسى رسالة تهنئته من الناطق باسم مجلس النواب الأمريكي كارل ألبرت Carl Albert. وبعد أن أبدى عيسى سروره بتلقي الرسالة، بدأ الحديث عن الصداقة بين الولايات المتحدة والبحرين ومدى ترحيب بلاده بالأمريكيين، وأكد انه يرغب ببقاء قوات البحرية في البحرين. وبدوره أعرب الأخير عن امتنانه للأمير عيسى، وأوضح إن ذلك سيكون موضع ترحيب في واشنطن، لأن حكومته كانت تشعر بقلق بالغ إزاء وضع قواتها في البحرين، خاصة وأن زوجات وأطفال قوات البحرية غير متأكدين من الخطط التي يجب عليهم القيام بها. عندئذ قال له الأمير عيسى: "يمكنك إبلاغ حكومتك أن البحرية باقية في البحرين وكذلك مدرسة البحرين". وعلى الرغم من أن الأخير ذكر أن بعض الوزراء ما زالوا مترددين في اتخاذ قرار جديد يسمح باستمرار العمل باتفاقية التمرکز، الا انه سيتخذ القرار المناسب في هذه القضية، ويجب تسوية هذا الأمر بسرعة، وعبر عن رغبته في دعوة مجلس الوزراء للانعقاد والبت في المسألة يوم ١٣ من الشهر نفسه. من جانب اخر وفي السياق ذاته، تطرق الأمير عيسى الى مشكلتين رئيسيتين تتعلقان باستمرار تواجد قوات البحرية الأمريكية على الاراضي البحرينية: الأولى، وجوب أن يكون للبحرين ولاية قضائية قانونية على الجرائم التي قد يرتكبها أفراد البحرية، وهو امر متعلق بمفهوم البحرين حكومة وشعباً للسيادة؛ والثانية يجب أن تكون البحرين قادرة على إظهار المزيد من الفوائد المالية الناتجة عن اتفاقية التمرکز. وأضاف الأمير عيسى بان هنالك امر يجب على السفير معرفته وهو "أن الكويتيين عرضوا منح البحرين ضعف الإيجار الذي تدفعه البحرية في حال رفض البحرين بقاء البحرية، وأن هذا لا يزال يثير القلق". وبدوره فقد أشار توينام بأنه دعا الحكومة البحرينية لمناقشة أي تعديلات يجب إجراؤها على الترتيبات الحالية من أجل بقاء قوة الشرق الأوسط. وهنا ذكر الأمير عيسى بأنه يريد تسوية الأمر بسرعة، قبل عودة انعقاد المجلس الوطني في تشرين الأول ١٩٧٤^(٤٠).

يبدو أن الكويت كانت هي الأخرى تحاول ابعاد منطقة الخليج العربي عن الصراعات الدولية، إذ ان التواجد العسكري الأمريكي في الخليج كان يدفع باتجاه تعزيز الرغبات السوفيتية ليكون لها تواجد مماثل في الدول المؤيدة لها، ولا سيما في العراق.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

وبعد ان بعث توينام في اليوم نفسه برقية الى وزارة الخارجية الأمريكية، ذكر فيها بالتفصيل محادثاته مع الأمير عيسى، أشار الى أن هناك تساؤلاً دستورياً في أذهان الحكومة البحرينية بشأن ما إذا كان بإمكانها إلغاء إشعار انتهاء اتفاقية التمركز، أو تعديل شروط الاتفاقية أو عقد الإيجار دون استشارة المجلس الوطني على الأقل، وربما السعي للحصول على موافقته. وأشار أيضاً إلى أنه على وفق إخطار الحكومة البحرينية فإن اتفاقية التمركز ستنتهي في تشرين الأول ١٩٧٤، "وإذا لم نتمكن من إرضاء الحكومة البحرينية في مسألة الولاية القضائية، فلن يكون بعيداً عن نطاق الاحتمال أنه بعد تشرين الأول ستبقى البحرية هنا، ولكن لا اتفاق على الإطلاق"^(٤١). يبدو أن توينام كان يقصد أن تواجد قوة الشرق الأوسط في البحرين سيكون مؤقتاً الى أن تحل جميع القضايا العالقة بين واشنطن والمنامة، في ظل وجود خلافات واضحة بين صناعات القرار السياسي البحريني بخصوص تلك المسألة.

حاول الأمير عيسى معرفة الموقف الإيراني من تمركز قوة الشرق الأوسط في بلاده، لذا التقى بالسفير الإيراني منشهر سباهبودي في المنامة في ١٦ تموز ١٩٧٤. وبعد أن أوضح الأخير بأن بلاده مؤيدة لبقاء تلك القوات، اظهر الأمير عيسى ارتياحه وتقديره لموقف شاه إيران ورغبته في بقاء البحرية الأمريكية في البحرين. وفي اليوم التالي حاول توينام الحصول على معلومات أكثر بخصوص تمركز قوة الشرق الأوسط في البحرين، لذ التقى بالسفير الإيراني سباهبودي الذي اخبره عن ما دار بينه وبين الأمير عيسى، وعلى وفق ما ذكره سباهبودي أن الأخير أخبره بأن وزير الخارجية محمد بن مبارك من بين أبرز الوزراء الذين ما زالوا يعارضون استمرار وجود البحرية الأمريكية، وأنه سئم مناقشة مجلس الوزراء لهذه القضية، وأنه مستعد لاتخاذ القرار بنفسه. كما ذكر سباهبودي بأن الأمير عيسى أكد له أن الكويت مستمرة في حث الحكومة البحرينية على التمسك بقرار إنهاء الاتفاقية مع الجانب الأمريكي. وإن الكويتيين يتحدثون عن دفع "خمسة أضعاف" ما تدفعه البحرية الأمريكية للبحرين كتعويض عن إنهاء الاتفاقية وجعل قوة الشرق الأوسط تغادر البحرين. على عكس موقف المملكة العربية السعودية الداعم لبقاء تلك القوات^(٤٢).

أرسل توينام برقية في ذلك اليوم إلى الخارجية الأمريكية، ذكر فيها ما أورده سباهبودي، وأرفده بتعليق أوضح فيه، إن الحكومة الدستورية في البحرين حديثة العهد، وإن الأمير عيسى يُظهر أحياناً الحنين إلى طريقة أبسط وأقل إزعاجاً في اتخاذ القرارات. وفيما يخص مسألة التعويضات الكويتية علق توينام بقوله: "يبدو أن الرقم يكبر في كل مرة يروي فيها الأمير هذه القصة". كما أوضح توينام بأنه من خلال تصريحات الأمير عيسى تولد لدى الإيرانيين انطباع بأن الأخير ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان غير متأثرين بالعرض الكويتي، الا ان وزراء آخرين، لا سيما وزير الخارجية بن مبارك، قد يحيط علماً بها. وفي ختام برقيته، أشار توينام بأنه سيكون "مندهشاً للغاية إذا تمكن أي احد، بما في ذلك الحكومة

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

الأمريكية، من إقناع الحكومة الكويتية بدعم القرار البحريني بشكل نشط للسماح لقوة الشرق الأوسط بالبقاء هنا^(٤٣).

وأثناء لقاءه بالسفير الأمريكي في جدة جيمس أكينز James Akins، في ٢٠ تموز ١٩٧٤، أكد وزير الداخلية السعودي فهد بن عبد العزيز^(٤٤)، بأن بلاده أخبرت الأمير عيسى بأنها مؤيدة لبقاء قوة الشرق الأوسط في البحرين. وإن المحاولات الكويتية "لرشوة البحرينيين" لإلغاء الاتفاقية لم تكن حتى في مصلحة الكويت الخاصة، وإن المملكة العربية السعودية منزعة ولم تستطع فهم سبب اتخاذ الكويت لهذا الموقف، لذا فإن الرياض ستقدم مساعدة مالية للبحرين، إلا ان من المهم أن تزيد الولايات المتحدة ما تدفعه للأخيرة مقابل حقوقها الأساسية، وعندئذ يمكن للبحرينيين أن يروا أدلة ملموسة وإيجابية على أهمية الوجود الأمريكي في أراضيهم^(٤٥).

انت الجهود الأمريكية بثمارها، إذ أبلغ محمد بن مبارك في ٢٣ تموز ١٩٧٤، السفير توينام "رسمياً" أن الحكومة البحرينية قررت سحب إشعار إنهاء اتفاقية التمركز، وأن قوة الشرق الأوسط ستبقى متمركزة في البحرين، مؤكداً أنه على الرغم من صعوبة القرار إلا أن ذلك لم يحول دون اشتراك جميع أعضاء مجلس الوزراء في اتخاذه، وإن المجلس لم يتخذه في سياق ضيق لاتفاقية التمركز ووجود البحرية الأمريكية، ولكن من منظور أوسع لرغبة البحرين في أفضل العلاقات الممكنة مع الولايات المتحدة، والأمل في تطوير دور الأخيرة في البحرين والخليج بشكل عام في المستقبل. وشدد الوزير على أن هذا القرار يجب أن يظل "سرياً" حتى يتم تبادل الرسائل والملاحظات السرية بين الحكومتين الأمريكية والبحرينية، والتي يقر فيها الجانب الأمريكي باستلام إشعار إنهاء اتفاقية التمركز، والإعراب عن الاهتمام بإعادة نظر الحكومة البحرينية بقرارها في ضوء الظروف المتغيرة في الشرق الأوسط، وإن رد الحكومة البحرينية بإعادة النظر وسحب الإشعار في الواقع، سيكون رهنا بحل بعض المشكلات، لا سيما مسألة السلطة القضائية، وتقليص مدة إنهاء الاتفاقية من سنة واحدة إلى ستة أشهر، في حال أرادت ذلك. فضلاً عن التركيز بشكل كبير على المساعدة الفنية، لأنها تجعل العلاقة أقوى في المستقبل بين الجانبين، ومن المهم أن ألا تكون تلك المساعدات مرتبطة ظاهرياً بوجود البحرية الأمريكية^(٤٦).

بعث توينام في اليوم نفسه برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ذكر فيها بالتفصيل لقاءه مع محمد بن مبارك. وأكد فيها ان الأخير شدد مراراً وتكراراً على أنه في المرحلة الحالية يجب التعامل مع قرار الحكومة البحرينية بأقصى قدر من السرية، وأنه اراد حل القضايا القانونية أولاً، وبصورة عاجلة، ومن ثم حل المسائل الاقتصادية. وأنه يتطلع إلى حل جميع الامور الخلافية بين الجانبين بنهاية شهر اب، تاركاً شهر أيلول لجهود الحكومة البحرينية لإقناع شعبها والدول المجاورة بأن قرارها جاء في صالح البحرين خصوصاً

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

والخليج والعالم العربي عموماً. كما عبر توينام عن قناعته بان جهود الادارة الأمريكية في عملية السلام في الشرق الأوسط كانت عاملاً حاسماً في تغيير موقف الحكومة البحرينية، فضلاً عن دور إيران والمملكة العربية السعودية المفيد للغاية في اتخاذ الحكومة البحرينية هذا القرار الصعب^(٤٧).

استمرت واشنطن في محاولاتها الجادة والهادفة الى توطيد علاقاتها مع البحرين، إذ وصل الى المنامة في ١٦ ايلول ١٩٧٤ نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سيدني سويبر Sidney Sober، وأجرى مباحثات سريعة مع وزير التنمية البحرينى يوسف أحمد الشيراوي، الذي أوضح ما تريده بلاده من واشنطن في إطار علاقة أوسع نطاقاً. وركز على المساعدة التقنية، من أجل استمرار وجود البحرية الأمريكية في البحرين، ثم التقى سويبر بالأمير عيسى ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان وبحضور الشيراوي، وقد تضمنت مناقشات الجانبان المحاور التالية^(٤٨):

١. السلام في الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة فيه: رداً على تطمينات سويبر "المقنعة" بأن ادارة الرئيس جيرالد فورد^(٤٩) Gerald Ford، تواصل الجهود النشطة لتسهيل الاستقرار والسلام الدائم في الشرق الأوسط، أعرب البحرينيون عن امتنانهم العميقين وارتياحهم وأبدوا إعجابهم بالجهود الأمريكية، وأشاروا إلى أنه في حين أن البحرين تركز على مشكلاتها الداخلية وتطورات الاوضاع في منطقة الخليج العربي، إلا أن جهود السلام الأمريكية في الشرق الأوسط حظيت بدعم حكومي كبير. وشددوا على اهمية الحفاظ على الزخم نحو التسويات السلمية، وأعربوا عن قناعتهم بأن العالم العربي يؤمن بضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

٢. زيارة وزير الخارجية الأمريكي ومستشار الامن القومي الامريكى كيسنجر إلى الشرق الأوسط: في معرض تقديره للدور الذي أداه كيسنجر في جهود السلام في الشرق الأوسط، أشار الأمير عيسى إلى خيبة أمله، لعدم شمول بلاده بتلك الزيارة. الا انه ابدى تفهمه لضيق وقت كيسنجر، وأعرب عن أمله في أن يسمح جدول الوزير في المستقبل القريب بزيارة البحرين. ومن جانبه، وعد سويبر بنقل دعوته لوزير الخارجية شخصياً.

٣. الدور السوفيتي في المنطقة: ناقش سويبر بإيجاز زيارته الأخيرة إلى الجمهورية العربية اليمنية، مشيراً إلى وجود رغبة واضحة لدى حكومة الأخيرة في الابتعاد عن الاعتماد على المساعدات السوفيتية، وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة. وقد أعرب البحرينيون عن سعادتهم البالغة لسماع ذلك. كما أوضح سويبر بانه لا يوجد دليل على أن السوفييت يسعون إلى تعطيل جهود السلام في الشرق الأوسط، وأن تأثيرهم يتضاءل في مصر على وجه الخصوص. الامر الذي رحب به الأمير عيسى وأكد بأنه يريد "أن يصابوا بخيبة أمل". كما أشار البحرينيون إلى ضرورة اليقظة المستمرة بشأن

- النوايا السوفيتية في منطقة الخليج العربي، ولاسيما الجهود السوفيتية التي تعمل من خلال جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والعراق لتقويض الاستقرار الإقليمي.
٤. استقرار الخليج العربي ودور الولايات المتحدة فيه: أثنى البحرينيون بشدة على دور السعوديين في الخليج العربي، ووصف رئيس الوزراء خليفة بن سلمان المملكة العربية السعودية بأنها "العمود الفقري لاستقرار الجانب العربي من الخليج" والملك فيصل بـ "الأب" للدول العربية الأصغر في المنطقة. وأضاف أن جميع الدول الصغيرة تدرك أهمية الدور السعودي، "حتى الكويت رغم أنها لا تحب الاعتراف بذلك". وأكد البحرينيون على أهمية العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وزيادة الجهود الأمريكية لدعم التنمية في الأخيرة. كما أشاروا إلى الوعي الكامل بأهمية الدور الإيراني في تعزيز الأمن والاستقرار في الخليج. ولاحظ البحرينيون أنهم حافظوا على ثقتهم في الولايات المتحدة. وشددوا على أهمية مساهمتها في استقرار منطقة الخليج العربي، ووصفوا الدعم الأمريكي للرياض وطهران بأنه عنصر رئيس ومرحب به في تعزيز أمن الخليج بأسره، لكنهم يطمحوا ان تكثف حكومة الولايات المتحدة علاقات المباشرة مع دول الخليج الصغيرة، لا سيما البحرين.
٥. وجود البحرية الأمريكية في البحرين: استجابةً لتعبير سويير عن تقدير الحكومة الأمريكية للموقف الإيجابي للقيادة البحرينية بشأن الاحتفاظ بقوة الشرق الأوسط في البحرين، اظهر البحرينيون سعادتهم بإعادة العمل باتفاقية التمرکز. وأشاروا إلى أن هذا يعكس حسن النية طويلة الأمد تجاه الولايات المتحدة، وإن القيادة البحرينية تفخر بصداقتها مع الحكومة الأمريكية وترغب بإقامة علاقة أوثق معها. كما أشار خليفة بن سلمان الى إن هناك تفاصيل معينة يجب إنهاؤها فيما يتعلق بترتيبات استمرار وجود قوة الشرق الأوسط، لكن يجب ألا تشكل هذه الامور أي مشكلة في سياق العلاقات الجيدة بشكل عام بين البلدين. كما أوضح البحرينيون بان استمرار وجود البحرية الأمريكية سيعرض القيادة البحرينية حتماً لأسئلة من جانب الدول العربية والصديقة، وكذلك سيعرضها لهجمات من الدول المعادية كون أن قوة الشرق الأوسط المتمركزة في البحرين تدل على أن حكومة الأخيرة لديها علاقة مع حكومة الولايات المتحدة تختلف عن أي بلد عربي آخر. وأضاف خليفة بن سلمان أن الحكومة البحرينية تستطيع مواجهة الانتقادات الموجهة لها بسبب ذلك، لكنها تحتاج إلى دليل على دعم الولايات المتحدة للتصدي لمثل تلك الانتقادات، ويجب أن تكون الحكومة البحرينية قادرة على أن تُظهر لشعبها ولجيرانها الودودين أنه في ظل وجود علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، والتي تتجلى جزئياً في وجود قوة الشرق الأوسط، فإن لها بعض المظاهر المهمة الإضافية للتعاون الأمريكي - البحريني. ويجب أن يركز هذا التعاون على التنمية الاقتصادية، وإن التعاون طويل الأمد بين الشركات الأمريكية الخاصة والبحرين

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية المركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

موضع ترحيب كبير، وستكون الحكومة البحرينية ممتنة لجهود حكومة الولايات المتحدة لتشجيع زيادة حضور تلك الشركات في البحرين. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بعض الأدلة الملموسة على التعاون والدعم الاقتصادي الرسمي للولايات المتحدة. وقد توصلت الحكومة البحرينية إلى استنتاج مفاده أن المساعدة الفنية من حكومة واشنطن، من خلال توفير عدد من المستشارين والخبراء الأمريكيين بشروط ميسرة، ستكون أكثر الطرق فعالية لمساعدة البحرين في التعامل مع المشكلات السياسية لاستمرار وجود البحرية الأمريكية، ويعزز النمو الاقتصادي في البحرين خصوصاً والخليج عموماً، وفي الوقت نفسه يخدم مصالح واشنطن. ومن جانبه، أوضح سويبر بشيء من التفصيل اهتمام الولايات المتحدة الكبير بتقديم التكنولوجيا ونصائح الخبراء للبحرين ودول أخرى في المنطقة. وعلى الرغم من إشارة سويبر إلى أن القيود القانونية الصارمة والمتعلقة بالميزانية على تقديم مثل هذه المساعدة على أساس غير قابل للسداد تمثل عقبة حقيقية، إلا أنه طمأنة البحرينيين بأن الإدارة الأمريكية تواصل النظر في هذه المشكلة بشكل عاجل، ولن تفقد أي فرصة لتقديم المساعدة حيثما أمكن ذلك. عندها أشار البحرينيون إلى وعيهم وتقديرهم لحسن نية الحكومة الأمريكية في هذا الصدد.

وتعليقاً على المحادثات الأمريكية - البحرينية، وزيارة سويبر إلى البحرين، بعث توينام برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ١٨ ايلول ١٩٧٤، ذكر فيها بأن زيارة الأخير كانت مفيدة، وأنها قدمت تلميحات بشأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي. وأوضحت رغبة القيادة البحرينية لرؤية الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الخليج، فضلاً عن إعجابها بدعم الولايات المتحدة بفعالية للدوار السعودية والإيرانية، ورغبتها بتكثيف العلاقات المباشرة مع دول الخليج الأصغر، وهو ما يتماشى مع أهداف السياسة الأمريكية الخاصة. كذلك فإنه من الواضح أن الأمير عيسى ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان مخلصان في رغبتهما في رؤية استمرار الوجود البحري الأمريكي في البحرين، إلا أنهما حساسين للتعرض - سواء في الداخل أو الخارج - للانتقادات بسبب الوجود الأمريكي بلدهما. ومن ثم فإنهما يشعران بالحاجة القوية والملحة إلى دليل على وجود علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، حيث سيتم تعويض ظهور قوة الشرق الأوسط من خلال بعض الدعم الأمريكي للتنمية المنظمة للاقتصاد البحريني. وعلى وفق منظور الحكومة البحرينية، فإن وجود عدد صغير من المستشارين والخبراء المدنيين الأمريكيين في البحرين، المقدمين من الحكومة الأمريكية بموجب ترتيبات ميسرة، سيكون أفضل دليل على تطور العلاقة بين واشنطن والمنامة، ويمكن الاستناد عليه في تبرير استمرار الوجود البحري الأمريكي في البحرين، علاوة على أن ذلك، فإنه سيخدم المصالح المشتركة بين البلدين في تحقيق تقدم منظم في البحرين ومنطقة الخليج

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

بشكل عام. وبعد أن عبر توينام في برقيته عن ترحيبه بتطوير التعاون بين بلاده والبحرين، بما في ذلك تشجيع الحكومة الأمريكية المستمر لمجتمع الأعمال الأمريكي للنظر في الفرص المتاحة في البحرين، اختتم البرقية بالإشارة إلى أنه "لا يمكن الهروب من استنتاج مفاده أن الطلب البحريني ملح وقائم على قراءة سليمة ليس فقط لمصالح البحرين، بل لمصلحتنا الخاصة، السياسية والتجارية"^(٥٠).

وبعد مفاوضات سرية مطولة بين الحكومتين الأمريكية والبحرينية تم التوصل مطلع عام ١٩٧٥ إلى اتفاق مبدئي بشأن بقاء قوة الشرق الأوسط متمركزة في البحرين تضمن النقاط الآتية^(٥١):

١. رفع الإيجار من ٦٠٠ ألف دولار إلى ٤ ملايين دولار في السنة.
٢. خضوع القضايا الجنائية لقوات الشرق الأوسط في البحرين إلى القضاء البحريني.
٣. تعهد الجانب الأمريكي بسحب قوة الشرق الأوسط في غضون ستة أشهر بدلاً من سنة إذا قررت الحكومة البحرينية في المستقبل انهاء اتفاقية التمرکز.
٤. تعهد الادارة الأمريكية بالسعي للحصول على موافقة الكونغرس على برنامج مساعدة فنية صغير إلى البحرين.

وأثناء تواجده في الرياض اجتمع كيسنجر مع عدد من رؤساء البعثات الامريكان في الخليج بتاريخ ١٥ شباط ١٩٧٥. وقد أشار السفير الأمريكي في البحرين توينام الى أن علاقة واشنطن مع البحرين جيدة جداً، لاسيما بعد حل مشكلة البحرية الأمريكية بشكل مرض للطرفين. كما أوضح بأن القادة البحرينيين يتطلعون إلى الولايات المتحدة من أجل الاستقرار في الشرق الأوسط. وإنهم قلقون للغاية من أن الحل لمشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي لا يأتي بالسرعة الكافية، وهم يؤيدون السياسة الأمريكية الداعمة للمملكة العربية السعودية، ويظهرون التعاون مع الأخيرة، وإن المشكلة المستقبلية الرئيسة للعلاقات الأمريكية - البحرينية، تتمثل في تشجيع رجال الأعمال الأمريكيان على القدوم إلى البحرين^(٥٢).

واستمراراً في النهج الأمريكي الداعي الى توثيق العلاقات مع البحرين، زار نائب وزير الدفاع الأمريكي وليام بيل كليمنتس^(٥٣) William Bill Clements ، البحرين في ١٧ نيسان ١٩٧٥. وفي الاجتماع الذي عقد في اليوم نفسه مع الأمير عيسى، ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وولي العهد ووزير الدفاع حمد بن عيسى، ووزير الخارجية محمد بن مبارك، أكد كليمنتس على عزم الولايات المتحدة على المضي بنشاط لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، واهتمام واشنطن واستعدادها للمساهمة في جهود دول الخليج لتحقيق أمنها واستقرارها. ورداً على ذلك، أشار الأمير عيسى الى "الصدقة الطويلة الأمد" التي تربط الحكومة البحرينية بالولايات المتحدة، وترحيب القيادة البحرينية بدور الأخيرة النشط بشكل متزايد في

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

المملكة العربية السعودية خصوصاً، وفي الخليج والشرق الأوسط عموماً. وبعد ان أوضح كليمنتس أنه ناقش أهمية وجود البحرية الأمريكية في الخليج مع الأمير فهد - الذي أيده - أعرب عن تقديره للبحرين في هذه المسألة، "لأن مسألة استمرار وجود قوة الشرق الأوسط قد تم حلها بنجاح على ما يبدو". ورد البحرينيون، بعد الإشارة إلى ترحيبهم بوجود البحرية الأمريكية، بأن "المفاوضات الآن في مراحلها النهائية" وأن حكومة البحرين ستتخذ قراراً رسمياً قريباً. كما أشار الأمير عيسى إلى الأهمية التي تعلقها حكومة المملكة على زيارة كليمنتس بوصفها دليلاً على العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والبحرين، وطلب من الوزير أن ينقل رغبته في أن يقوم الرئيس فورد والوزير كيسنجر بزيارة البحرين في وقت ما^(٥٤).

وفي تطور مفاجئ ومثير للأحداث، أبلغ محمد بن مبارك في ٢٥ حزيران ١٩٧٥، السفير توينام أن البحرين قررت إنهاء المفاوضات حول وضع قوة الشرق الأوسط، وان الحكومة البحرينية ستبلغ واشنطن رسمياً بأنها ترغب بإنهاء اتفاقية التمركز بحلول ٣٠ حزيران ١٩٧٧. وبعد ان بذل محمد بن مبارك جهداً للتعبير عن رضا الحكومة البحرينية عن علاقتها الطويلة الأمد مع البحرية الأمريكية ورغبتها في رؤية علاقة شاملة بشكل متزايد مع حكومة الولايات المتحدة، تابع الحديث بالتأكيد على أن الحكومة البحرينية لم ترغب في تسريع خروج البحرية الأمريكية من البحرين، وكانت مترددة للغاية بتفعيل شرط الإنهاء رسمياً في اتفاقية التمركز لعام ١٩٧١، الا ان حكومة البحرين ترى أن مفهوم التواجد الدائم للبحرية الأمريكية في البحرين، غير مدعوم داخلياً وخارجياً. ووصف بن مبارك وجود البحرية الأمريكية بأنه أصعب مشكلة محتملة ستواجه الحكومة مع المجلس الوطني في الخريف المقبل. كما أشار بن مبارك إلى أن بلاده تحاول استخدام مسألة ترحيل البحرية الأمريكية بمثابة ورقة مساومة في المفاوضات بين دول الخليج من أجل توثيق التعاون بينها، وأشار على وجه التحديد إلى الحاجة لجلب اليمن الجنوبي والعراق^(٥٥) إلى علاقات أكثر انسجاماً مع جيرانهم. كما طلب بن مبارك من توينام أن ينقل لحكومته قناعة البحرين بأن الترحيل النهائي لقوة الشرق الأوسط من البحرين لن يخدم المصالح الوطنية البحرينية الشاملة فحسب، بل سيخدم أيضاً المصالح الأمريكية الأوسع في استقرار الخليج. وطالب بن توينام لموقف الحكومة البحرينية الذي وصفه بأنه "حل وسط" في مواجهة المشكلات السياسية في البحرين، لاسيما وانه يسمح للبحرية الأمريكية بالبقاء لمدة ثلاث سنوات تقريباً أطول من الموعد النهائي الأصلي في تشرين الأول ١٩٧٤ لرحيلها. كما أوضح بن مبارك إن الحكومة البحرينية ترغب في اختتام المفاوضات على وجه السرعة، وتوقع أن تقي واشنطن بزيادة الإيجار إلى ٤ ملايين دولار سنوياً اعتباراً من ١ تموز ١٩٧٤، وتنفيذ الترتيبات الأخرى كما وافقت عليها من حيث المبدأ. ومن جانبه أخبر توينام الوزير محمد بن مبارك بأنه متأكد من أن الحكومة الأمريكية ستقدر وتتعاطف مع الروح التي تم بها اتخاذ قرار الحكومة البحرينية

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية المركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

ونقله، وأنه سيتعين عليه طلب المزيد من التعليمات من حكومته ومعاودة الاتصال به في أقرب وقت^(٥٦). شكل القرار البحريني صدمة كبيرة لواشنطن، لأنه جاء خلافاً لتوقعاتها، ولسير الأحداث التي كانت تتبئ بقرب انتهاء المفاوضات بما يرضيها.

اختتمت المفاوضات بين الولايات المتحدة والبحرين بتوقيع اتفاقية في المنامة بتاريخ ٣١ تموز ١٩٧٥، بخصوص المادتين (٨) و (١١) من الاتفاقية التنفيذية المبرمة بين الجانبين عام ١٩٧١، المتعلقة بالأمور القضائية، مثل الجانب البحريني فيها محمد بن مبارك، في حين كان السفير توينام ممثلاً لحكومته. وقد تضمن الاتفاق^(٥٧):

(١) يحق لحكومة البحرين ممارسة الولاية القضائية على أفراد قوة الشرق الأوسط الأمريكية فيما يتعلق بالجرائم الأمنية ضد دولة البحرين، والتي يعاقب عليها قانون البحرين، حتى وإن كانت الجرائم المزعومة لا تعد جريمة بموجب قانون الولايات المتحدة. ولأغراض هذه الفقرة، فإن الجرائم ضد أمن البحرين هي الخيانة والتخريب والتجسس وانتهاك قوانين أسرار الدولة.

(٢) في أي حالة أخرى تعدها الحكومة البحرينية ذات أهمية خاصة، ومن ثم ترغب في ممارسة الولاية القضائية على المخالفات التي ترتكب على أراضيها من قبل أفراد القوات الأمريكية، فإن حكومة البحرين ستحيل إلى حكومة الولايات المتحدة شهادة خطية رسمية لتلك الواقعة. وفي ضوء الحاجة بموجب القانون البحريني والأمريكي لمنح المتهم محاكمة سريعة، تترك الحكومتان أهمية إرسال هذه الشهادة في غضون مدة زمنية معقولة بعد أن تعلم السلطات البحرينية بالتورط المزعوم لأحد أفراد القوات الأمريكية في القضية. وقبل توجيه الاتهامات من قبل حكومة البحرين. وعادةً ما يفهم أن "الوقت المعقول" لا يعني أكثر من أربعة عشر يوماً، قابلة للتمديد لمدة أربعة عشر يوماً إضافية عند الطلب. كما يجب مراعاة الآتي:

(أ) تمارس حكومة البحرين الاختصاص القضائي بعد إصدار وتسليم مثل هذه الشهادة في قضايا الجرائم الخطيرة، ما لم تؤدِ المناقشات التي طلبتها الولايات المتحدة في غضون أربعة عشر يوماً من إصدار الشهادة وتسليمها إلى اتفاق مختلف. ويندرج ضمن إطار الجرائم الخطيرة، القتل العمد والقتل غير العمد والاعتصاب واللواط والاعتداء المشدد والسرقه والاختطاف والحرق العمد والجرائم الجنسية ضد الأطفال والاتجار بالمخدرات والجرائم التي تنطوي على الوفاة أو الإصابة الخطيرة التي من المحتمل أن تسبب الإعاقة الدائمة، باستثناء الحالات التي يكون فيها جميع الضحايا أعضاء في قوات الولايات المتحدة أو تلك الحالات التي تنشأ عن فعل أو امتناع عن فعل أثناء أداء واجب رسمي.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

- (ب) في جميع الحالات الأخرى، تحتفظ حكومة الولايات المتحدة بالولاية القضائية ما لم تؤد المناقشات الإضافية بين الحكومتين إلى اتفاق مختلف.
- (ج) ممارسة الولاية القضائية من قبل إحدى الحكومتين ستحول دون ممارسة الولاية القضائية في البحرين من قبل الحكومة الأخرى على نفس الجريمة.
- (٣) في ممارسة الاختصاص القضائي المذكور أعلاه من قبل حكومة البحرين، يحق لأعضاء القوات الأمريكية التمتع بالحقوق الأكثر ملاءمة للمتهم بموجب القانون البحريني، والتي من المفهوم أن تشمل ما يلي:
- (أ) أن يحاكم بأسرع ما يمكن.
- (ب) إبلاغه قبل المحاكمة بالتهمة أو التهم الموجهة إليه.
- (ج) مواجهته بالشهود ضده.
- (د) أن يكون لديه تمثيل قانوني من اختياره للدفاع عنه، أو من اختيار المحكمة دون أي تكلفة عليه بموجب نفس الشروط والأحكام المطبقة على المواطنين البحرينيين.
- (هـ) أن يكون حاضراً في محاكمته التي يجب أن تكون علنية بما يتفق مع النظام العام والأخلاق.
- (و) إلقاء عبء الإثبات على عاتق الادعاء.
- (ز) لا ينبغي الحصول على الاعتراف أو أي دليل آخر بوسائل غير مشروعة أو غير لائقة.
- (ح) لا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو يدينها بأي شكل آخر.
- (ط) عدم التعرض لأيّة عقوبة جسدية.
- (٤) بينما يجري التحقيق الأولي من قبل سلطات حكومة البحرين في أي قضية تتعلق بأحد أفراد القوات الأمريكية، فإن سلطات حكومة الولايات المتحدة، قبل إصدار وتسليم أي شهادة تتعلق بالاختصاص القضائي، ستساعد سلطات حكومة البحرين إذا لزم الأمر، وبما يتفق مع قانون الولايات المتحدة. كما تتعهد حكومة الولايات المتحدة بعدم مغادرة أي أحد من قواتها في البحرين، قبل توجيه التهم إليه، وبعد ذلك حتى الفصل النهائي في القضية.
- (٥) خلال أي فترة من الأحكام العرفية التي قد تعلنها حكومة البحرين، ستنشاور الحكومتان حول إمكانية تطبيق إجراءات الاختصاص الجنائي.
- (٦) في غير الحالات التي يتم فيها تطبيق الفقرة ٢ (أ) من هذه الاتفاقية، ستقوم حكومة الولايات المتحدة بإبلاغ حكومة البحرين بتفاصيل القضية والتصرف فيها.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

(٧) بناءً على طلب حكومة البحرين، ستقوم حكومة الولايات المتحدة بنقل أي فرد من قواتها خارج البحرين إدانته أي من الحكومتين بارتكاب جريمة خطيرة.

(٨) من أجل الإسراع في التسوية السريعة والمرضية للمطالبات (بخلاف التعاقدية) للأضرار الناشئة عن الأفعال سواء أكانت ناشئة عن أداء الواجب الرسمي أم لا، لأفراد القوات المسلحة أو الموظفين المدنيين في قوة الولايات المتحدة، ستعمل الولايات المتحدة تنفيذاً للمادة (٨)، على إنشاء لجنة المطالبات في البحرين. ومن المفهوم أن إنشاء هذه اللجنة لا يمتنع بأي حال من الأحوال من حق حكومة البحرين بموجب المادة (١١) في ممارسة الولاية القضائية المدنية على أفراد قوة الولايات المتحدة باستثناء تلك الأمور الناشئة عن أداء الواجب الرسمي.

وفي ١ اب ١٩٧٥ بعث السفير توينام برقية الى وزارة الخارجية الأمريكية، ذكر فيها إن تصميم الحكومة البحرينية الصارم على إخراج قوة الشرق الأوسط بحلول عام ١٩٧٧، يعز بمثابة "تكمسة سياسية" لقيادة آل خليفة، التي أجبرت بسبب الضغط المحلي والإقليمي على التنازل عن نيتها المعلنة لإبقاء البحرية الأمريكية في البحرين لأطول مدة ممكنة. وفي هذا السياق، من الواضح أن الحكومة البحرينية تشعر - على الرغم من عدم دقة ذلك- أنها تقوم بعمل جيد لواشنطن بقدر الإمكان من خلال السماح لقوة الشرق الأوسط بالبقاء لمدة أربع سنوات تقريباً بعد إشعار إنهاء اتفاقية التمركز في تشرين الأول ١٩٧٣. وبسبب رغبتها في التخلص من هذه القضية، فإنها تشك في أن أي عدم دقة أو مرونة في اللغة في إخطار واشنطن بهذا القرار سيفتح الباب أمام ضغط أمريكي غير مريح في وقت لاحق. وبعد ان أوضح توينام بان الحكومة البحرينية تتطلع الى واشنطن لقبول قرارها، أكد على ضرورة تجنب الرد بطريقة قد تحول "تكمسة" البحرين إلى "إذلال سياسي" لواشنطن^(٥٨).

وعلى أثر ابلاغ محمد بن مبارك السفارة الأمريكية في بلاده رسمياً بقرار إنهاء اتفاقية التمركز في ١٢ آب ١٩٧٥^(٥٩)، عقد اجتماع موسع في واشنطن في ٢٠ من الشهر نفسه، ضم مساعد نائب وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي روبرت إلسورث Robert Ellsworth، والعقيد ريتشارد لورانس Richard Lawrence، والعقيد روبرت بورش Robert Burch، فضلاً عن السفير توينام. وقد وجه إلسورث تساؤلاً الى توينام عما تتوي الحكومة فعله حيال الرد على إشعار إنهاء اتفاقية التمركز. والأهم من ذلك، ما هو الشيء الحكيم الذي يجب القيام به. فأجاب توينام بأن قلق الادارة الأمريكية ينطوي على رمزية سياسية. إذ فضل مكتب شؤون شبه الجزيرة العربية، ومكتب شؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا، في وزارة الخارجية الأمريكية اصدار إعلاناً مشتركاً يشير الى رغبة البحرين بإنهاء الاتفاقية. ثم أوضح توينام بإيجاز الضغوط الداخلية التي أثرت على القرار البحريني، لاسيما استغلال اليساريين وضع قوة الشرق الأوسط بوصفها

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

القضية الأكثر ملاءمة للخلاف مع الحكومة البحرينية. وأكد انه لا يمكن أن تتوقع واشنطن أي شيء في الأشهر الثمانية عشر القادمة لتغيير هذا الوضع، ومن ثم سحب إشعار الإنهاء. وان البحرينيين لا يريدون أن يكونوا في موقف حرج، ويبدو أنهم "طردونا"^(٦٠).

وعلى هامش انعقاد الدورة ٣٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، اجتمع في ٢٩ ايلول ١٩٧٥، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب اسيا، ألفريد أثيرتون Alfred L. Atherton، ومدير مكتب شؤون شبه الجزيرة العربية، والشرق الأدنى وجنوب اسيا، فرانسوا ديكمان Francois M. Dickman. مع وزير خارجية البحرين محمد بن مبارك، ومندوب البحرين الدائم لدى الأمم المتحدة سلمان محمد الصفار. وقد بدأ محمد بن مبارك مناقشة العلاقات الثنائية بين الجانبين، مشيراً الى أن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة أقدم من أي دولة أخرى باستثناء بريطانيا. وأن حكومته أرادت الحفاظ على صلاتها الطيبة مع الولايات المتحدة وأن يكون للأخيرة وجود في البحرين على الأساس نفسه كما هو الحال في المملكة العربية السعودية والكويت وإيران. وأن الحكومة البحرينية تعي تبعات قرارها الداعي الى إنهاء اتفاقية التمرکز في منتصف عام ١٩٧٧، على علاقاتها مع واشنطن. ومن جانبه أبدى أثيرتون رضاه عن مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين، وان مفاوضات اتفاقية التمرکز أجريت في جو ممتاز. الا إن مذكرة الحكومة البحرينية الداعية الى إنهاء الاتفاقية انفة الذكر تسببت بمشكلات لحكومته، وهي تدرس خيارات الرد عليها. وبعد مناقشات مستفيضة بين الجانبين تم الاتفاق على أن يكون الرد على وفق الصيغة التالية: "إن اتفاقية التمرکز لعام ١٩٧١ تنص على أنه يجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية. وأن حكومة البحرين أبلغت الولايات المتحدة بأنها ترغب في التخلص التدريجي من قوة الشرق الأوسط التابعة للبحرية الأمريكية خلال عام ١٩٧٧. وان حكومة الولايات المتحدة تتشاور مع حكومة البحرين بشأن هذا الأمر بروح العلاقات الوثيقة والودية القائمة بين البلدين على مدى سنوات عدة"^(٦١). ويبدو أن صناع القرار السياسي في واشنطن كانوا يدركون أهمية إنهاء الاتفاقية بشكل ودي، ولا يبين أن القرار البحريني اتخذ خلافاً لرغبات واشنطن الملحة، والدافعة باتجاه بقاء قواتها في البحرين، وهو ما ينعكس على علاقات واشنطن مع دول المنطقة، وما يشكله ذلك من مخاطر على النفوذ والمصالح الأمريكية.

وعلى الرغم من تأكيد أثيرتون أثناء الاجتماع أن ادارة الرئيس فورد كانت تنوي اقتناع الكونغرس بمسألة رفع قيمة العقد في الاتفاقية، وكذلك حصول البحرين على المساعدة الفنية، لاسيما وأن قيمة العقد المرتفعة جداً لها ما يبررها في ضوء القيمة العقارية العالية للأرض التي تشغلها قوة الشرق الأوسط واستخدامها للرصيف التجاري والمرافق الأخرى. الا إنه مع الفترة الزمنية القصيرة التي ستبقى فيها تلك

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية المركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

القوات، فإن موقف الكونغرس قد يكون سلبياً، ويسأل عما إذا كانت قوة الشرق الأوسط ستسحب، فلماذا يجب دفع هذا الإيجار المرتفع للغاية. وأضاف أثريتون أن الإدارة الأمريكية تنوي التوضيح بأن قيمة العقد معقولة بغض النظر عن عدد السنوات التي ستبقى فيها البحرية الأمريكية، علاوة على ذلك، فإن الإدارة تحاول عدم ربط طلب البحرين للحصول على المساعدة الفنية مع الوجود الدائم لقوة الشرق الأوسط، إلا إن هناك احتمالاً كبيراً بأن يربط الكونغرس بين الأمرين، ويرفض الموافقة على برنامج المساعدة الفنية. وبدوره فقد أوضح بن مبارك إنه يمكن أن يتفهم رد فعل الكونغرس بشأن الإيجار، ولكن سيكون من "الخطأ الكبير" أن يستخدم الكونغرس هذا العذر لوقف المساعدة الفنية لبلاده^(٦٢).

حاولت واشنطن الحصول على دعم إقليمي لتواجد قواتها في البحرين، إذ طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفارتها في جدة إقناع القادة السعوديين لإصدار بيان رسمي يؤكد دعمهم لبقاء قوة الشرق الأوسط متمركزة في البحرين، من أجل استمالة الحكومة البحرينية لتغيير قرارها. إلا السفارة الأمريكية أعربت في برقيتها الصادرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٦، عن اعتقادها بأنه لا يمكن حث الحكومة السعودية على إصدار هكذا بيان. وبينت أنه في الأشهر الأخيرة تحول موقف المسؤولين السعوديين من الدعم السري بشأن الوجود البحري الأمريكي في الخليج العربي، إلى الإعلان بضرورة إبعاد جميع القوات البحرية الأجنبية من المنطقة^(٦٣).

وأثناء الاجتماع الذي عقد في ١٥ حزيران ١٩٧٦ في المنامة بين رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وولي العهد ووزير الدفاع حمد بن عيسى مع توينام، طلب بن سلمان مساعدات عسكرية أمريكية مقابل تمديد مدة بقاء قوة الشرق الأوسط في بلاده. وبيّن أن وضع حكومته في الداخل أصبح أقوى، لأن المجلس الوطني تم حله^(٦٤)، ولم يعد الشعب يريد "التورط في السياسة"، ومن ثم فهو حر في خدمة مصالح شعبه. كما إن لديه تأكيدات شخصية من إيران والمملكة العربية السعودية والكويت بأنهم لن يعترضوا إذا سمحت البحرين للبحرية الأمريكية استخدام موانئها بشرط عدم تحول تلك الموانئ إلى قاعدة عسكرية أمريكية. وهو يدرك أن البحرية الأمريكية ترغب في البقاء، وكان يفكر في طرق لجعل ذلك ممكناً. وواصل بن سلمان قوله أن بلاده تريد بناء قوة دفاع مناسبة، تكون صغيرة وفعالة، وتمتلك أسلحة حديثة. وعلى الرغم من أن الحكومة الأمريكية تقدم المساعدات العسكرية بمختلف أنواعها للدول المجاورة للبحرين، إلا أنها لا تقدم شيئاً من تلك المساعدات للأخيرة. وعليه، فإن الحكومة الأمريكية لا تعطي الأدلة الملموسة في الجانب العسكري لتبرير الاستخدام الأمريكي للمرافق البحرينية. وأنه يتقدم بطلب رسمي لتقديم مساعدات عسكرية

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

أمريكية لبلاده. وبعد ان ذكر توينام بانه لا يمتلك اي تعليمات من حكومته للرد على الطلب البحريني، أشار الى أنه سيتحدث بصفته "صديق". مبيناً أن اتفاقية التمرکز كانت لها فوائد كبيرة للبحرين لاسيما من الناحية المادية. وان استحصال الموافقات على طلب المساعدة العسكرية للبحرين مقابل تمديد مدة اتفاقية التمرکز سيحتاج الى وقت طويل وإذن تشريعي. لذا اقترح توينام ان تمدد الحكومة البحرينية مدة الاتفاقية دون أي التزامات من الجانب الأمريكي. وعلى الرغم من عدم تعليق بن سلمان على المقترح، الا انه أبدى استعداداه لزيارة واشنطن ومناقشة ذلك مع المسؤولين الامريكان، بشرط أن يتم استقباله "كصديق"، وأن يتحدث المسؤولون الامريكان معه "بصراحة"، ومنحه "إجابة نهائية". ومن جانبه أكد توينام لبن سلمان أن صناع القرار في واشنطن سيستقبلونه بوصفه صديق لهم، وهم يتحدثون دائماً معه بالصراحة^(٦٥). بدى واضحاً ان محمد بن سلمان كان يخشى من ماطلة الجانب الأمريكي، وتسويفه لطلبات الاسلحة البحرينية، بعد أن يتم تمديد مدة الاتفاقية.

حاولت الحكومة البحرينية الضغط بشكل أكبر على الجانب الأمريكي، إذ زار محمد بن مبارك نيويورك في ٢٩ ايلول ١٩٧٦، وعقد في اليوم نفسه اجتماعاً مع ألفريد أثيرتون، والقائم بأعمال نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا مايكل ستيرنر Michael Sterner، فضلاً عن جوزيف توينام الذي اصبح مديراً لشؤون شبه الجزيرة العربية. وقد ابدى أثيرتون أثناء الاجتماع ارتياحه لتطور العلاقات الأمريكية - البحرينية على مدى السنوات الماضية، مشيراً إلى أنه من خلال الوجود الدبلوماسي وأنشطة المعونة الأمريكية وفرق السلام، توسع عمل القاعدة الأمريكية في البحرين وبات الاتصال بها بشكل أكبر. كما تساءل أثيرتون عن امكانية استمرار استخدام البحرية الأمريكية للمنشآت في البحرين لفترة أطول، مبيناً أن انسحابها في الصيف المقبل قد يساء تفسيره على أنه إشارة لتقليل الالتزام الأمريكي بمنطقة المحيط الهندي. وان بقاء قوة الشرق الأوسط في البحرين يمكن أن يسهم في حفظ المصالح العامة لدول الخليج العربي^(٦٦).

وبدوره فقد أوضح بن مبارك إن للولايات المتحدة والبحرين مصالح مشتركة في استقرار الخليج العربي، "لكنه في حيرة من أمره ليرى كيف يمكن عد قوة الشرق الأوسط اليوم مفيدة على المدى الطويل لتلك المصالح. فمن خلال الوجود البحري، تقدم الولايات المتحدة الصورة الخاطئة في الخليج. وقوة الشرق الأوسط ليست ذات أهمية استراتيجية، إنها ضارة في أسوأ الأحوال، وفي أحسن الأحوال غير مفيدة. ويسحبها ستتحسن علاقات الولايات المتحدة في المنطقة". مشيراً الى إن الدور الأمريكي في تحديث قوات الدفاع السعودية هو نوع من المساهمة العسكرية البناءة التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة للمنطقة. وعلى النقيض من ذلك، يرمز وجود قوة الشرق الأوسط إلى دور مباشر للقوة العظمى،

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

وهو ما يتعارض مع مفهوم التعاون الإيراني - العربي في توفير أمن المنطقة. علاوة على ذلك، فإن الوجود البحري الأمريكي في البحرين يجذب الاتحاد السوفييتي إلى الخليج بدلاً من إبعاده^(٦٧). وعلى الرغم من استغراب أثيرتون من الاعتقاد بأن انسحاب قوة الشرق الأوسط من البحرين سيؤدي السوفييت خارج الخليج العربي. إلا ان بن مبارك أصر على أن وجود البحرية الأمريكية هو ذريعة أخرى للزيارات البحرية السوفييتية للموانئ العراقية. وأضاف أنه لا أحد في الخليج يعترض على زيارات البحرية الأمريكية، إلا إن الوجود الدائم أمر مرفوض. مبيناً ان الشعب البحريني - كرد فعل على التاريخ الاستعماري الذي كانت فيه البحرين "قاعدة" لبريطانيا في الخليج - لا يمكنه أن يتقبل نفسياً فكرة الوجود البحري الأمريكي. وان حكومته استطاعت تمديد استخدام المرافق البحرينية لقوة الشرق الأوسط من تشرين الأول ١٩٧٣ حتى حزيران ١٩٧٧، إلا انه "حان الوقت الآن لإنهاء ذلك الوجود، وعدم المخاطرة بتمديدده لسنة أو سنتين". وبخصوص هذه المسألة، تساءل أثيرتون عن ما إذا كان هناك بعض الخلافات في الرأي داخل الحكومة البحرينية حول فكرة التمديد؟ فأجابه بن مبارك بأنه لم يتخذ القرار النهائي بعد، ولكن يجب "أن تفهم حكومة الولايات المتحدة بوضوح مكانته كوزير للخارجية". كما تساءل أثيرتون عن ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة للبحرين مقابل تمديد الموعد النهائي في حزيران ١٩٧٧؟ فأجابه بن مبارك، إن هذا النهج كان يمكن استخدامه في عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥، أما في هذا الوقت فقد بات غير ممكناً، لأن المملكة العربية السعودية تساعد البحرين بمئات الملايين. وان زيادة إيجار البحرية إلى حدٍ ما فوق ٤ ملايين دولار في السنة لن يفي بالقضية السياسية. عندئذ ذكر أثيرتون إنه يتفهم أن هناك آراء داخل الأوساط السياسية البحرينية تطالب بالمساعدة العسكرية الأمريكية مقابل استمرار الوجود البحري، الامر الذي أيده بن مبارك، وذكر أن ذلك الأمر "يروق لقواتنا المسلحة تماماً كما قد يروق لبحريكم". وعلى الرغم من محاولات أثيرتون التوضيح بان مبيعات الأسلحة وبرامج المساعدة الأمنية لدول الخليج العربي تتعرض لانتقادات ورفض من الكونغرس، إلا ان بن مبارك لم يبد تفهمه للأمر، وأوضح ان هناك تمييز واضح في السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة^(٦٨). ومما لا شك فيه أن الأخير كان يقصد بالتحديد إيران والمملكة العربية السعودية.

لا يمكن تفسير تصريحات بن مبارك بخصوص بقاء قوة الشرق الأوسط في البحرين على أنها تناقضات وتخبط في الآراء، بقدر سعيه للضغط على الجانب الأمريكي، فعلى الرغم من اصراره على صعوبة استمرار وجود البحرية الأمريكية في موانئ بلاده ولأسباب شتى، منها ما يتعلق بالداخل البحريني ومنها ما تشكله تلك القوة من ضغوطات ومخاطر خارجية، إلا انه أبدى امكانية تمديد الاتفاقية مقابل حصول بلاده على صفقات اسلحة امريكية.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

كان على واشنطن تكثيف جهودها للتوصل الى حلول مرضية مع البحرين، لذا وصل الى المنامة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٦، نائب وزير الدفاع الأمريكي وليام كليمنتس، وأثناء اجتماعه مع الأمير عيسى، ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وولي العهد وزير الدفاع حمد بن عيسى، ووزير الخارجية محمد بن مبارك، أعرب كليمنتس عن أسفه وأسف وزير الخارجية كيسنجر، ووزير الدفاع الامريكي ودونالد رامسفيلد^(١٩) Donald H. Rumsfeld، لعدم تمكن خليفة بن سلمان من زيارة واشنطن لإجراء مناقشات مع الحكومة الأمريكية بخصوص علاقاتهما الثنائية. وبعد ان أثار كليمنتس مسألة تمديد اتفاقية التمركز. طلب الأمير عيسى من محمد بن مبارك التحدث نيابة عن الحكومة. لذا شرع الأخير في التأكيد على أنه في "الوقت الحالي" ليس لدى حكومته أي جديد لتقوله حول هذا الموضوع، ولكنها ستناقش أي تطورات مستقبلية مع السفير الأمريكي الجديد في البحرين وات تايلر كلوفيريوس^(٧٠) Wat Tyler Cluverius. مضيفاً انه في ضوء عدم التوصل الى صيغة جديدة للاتفاق، فان الحكومة البحرينية ملتزمة بقرارها الداعي الى وجوب مغادرة قوة الشرق الأوسط البحرين في حزيران ١٩٧٧. وبعد ان بين كليمنتس "خيبة أمله الخطيرة من موقف الحكومة البحرينية". ذكر بن مبارك وجهة نظر حكومته المتمثلة بضرورة تقاسم "عبء" قوة الشرق الأوسط إقليمياً. وأن البحرين بحثت مع جيرانها الإقليميين على مدى السنوات الثلاث الماضية امكانية استضافة تلك القوة وتحمل جزء من المسؤولية الناتجة عن تواجدها في البحرين، الا ان الجميع لم يكن على استعداد لدعم علني لوجود قوة الشرق الأوسط في بلاده. وأوضح ان عدد من الساسة في الدول الإقليمية كانوا يذكرون خلال لقاءاتهم بالمسؤولين البحرينيين، ان استمرار قوة الشرق الأوسط امر مقبول، وحتى مرغوب فيه في بعض الحالات، الا انهم كانوا يرفضون تقديم الدعم علناً. لذا فان البحرين لا تستطيع أن تتحمل عبء استضافة قاعدة قوة عظمى في ظل غياب الدعم الإقليمي. ومن جانبه أشار كليمنتس إلى القيود المفروضة على المملكة العربية السعودية في ضوء دورها الأوسع في البحث عن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وانه لا يمكنها تقديم الدعم العلني لقوة الشرق الأوسط، وهو ما تفهمه واشنطن وتقدره. وبعد ان أعرب كليمنتس مرة أخرى عن خيبة أمله من القرار البحريني. رد بن مبارك بأنه كان قراراً غير سعيداً للحكومة البحرينية. وإن المطلوب هو "ترتيب جديد" من شأنه أن يخفف عن البحرين بعض أعبائها. وإنه بحث عن مثل هذا الترتيب لكنه لم يجد أي شيء مقبول^(٧١). يبدو ان الشيء المقبول للقادة البحرينيين كان الحصول على الدعم العسكري الأمريكي، الا ان واشنطن لم تبد استعدادها لذلك.

وأثناء الاجتماع سئل الأمير عيسى عن مدة التمديد التي ترغب الادارة الأمريكية بها، فأجاب كليمنتس بأنها تتطلع إلى التمديد لثلاث سنوات حتى تتمكن قوات المملكة العربية السعودية وإيران من تولي مسؤولية

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

الاستقرار الإقليمي. وبعد ان ذكر الأمير عيسى بأنه يمكن إجراء المزيد من المناقشات مع السفير كلوفيريوس، اجابه كليمنتس بأن الوقت قصير، إذ يجب أن تبدأ قوة الشرق الأوسط في تقليص وجودها^(٧٢). أثار اجتماع كليمنتس مع القادة البحرينيين حفيظة محمد بن مبارك. ففي اجتماعه مع السفير كلوفيريوس بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٧٦، أبدى بن مبارك استغرابه من أن كليمنتس اظهر عدم علمه بوجود مغادرة قوة الشرق الأوسط البحرين في حزيران ١٩٧٧. وبين إنه شرح وجهات نظر حكومته إلى مساعد وزير الخارجية ألفريد أثيرتون عندما زار نيويورك في ايلول الماضي، لذا أكد بن مبارك "أن تعبيرات كليمنتس عن الدهشة وخيبة الأمل كانت غير مبررة". وشدد على ان قرار المغادرة اتخذه مجلس الوزراء وليس هو، وانه لم يحدث شيء لتغيير القرار. ومن جانبه أوضح كلوفيريوس إن محادثات عدة جرت بين المسؤولين الامريكان ونظرائهم البحرينيين أعطت كليمنتس سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن مسألة تمديد اتفاقية التمركز ظلت مفتوحة للنقاش بين الحكومتين. وذكر بن مبارك بأنه قال بنفسه في مناسبات عدة، بما في ذلك أثناء زيارة كليمنتس، أن "صيغة جديدة" لقوة الشرق الأوسط بحاجة إلى ابتكار. علاوة على ذلك، ما ذكره الأمير عيسى خلال تلك الزيارة بانه سيكون هناك مزيداً من النقاش مع السفير الأمريكي حول هذا الموضوع. وهو ما يؤكد ان المسألة لازالت مطروحة للنقاش، ولم تغلق. وقد أجاب بن مبارك أنه ربما كان هناك سوء فهم. إذ إن الحكومة البحرينية طلبت مغادرة قوة الشرق الأوسط في حزيران ١٩٧٧. وانه اقترح تقسيم عبئها مع دول المنطقة. ويمكن لسفن البحرية الأمريكية الرسو في الموانئ البحرينية لإعادة الإمداد، والبقاء لمدة شهر أو نحو ذلك، على ان تفعل الشيء نفسه في الموانئ السعودية والإيرانية. مضيفاً ان بلاده تتعرض لانتقادات شديدة في الأمم المتحدة ومن دول العالم الثالث، لاستضافتها لقاعدة قوة عظمى. وأكد أن بعض الترتيبات ستكون في مصلحة كلا الطرفين. وانه لن يتفاجأ إذا اتخذت الإدارة الأمريكية الجديدة مبادرة لسحب تلك القوات، أو على الأقل تغيير طبيعتها عملها، بدلاً من محاولة الاحتفاظ بقاعدة عسكرية في وقت بات هذا الامر غير مقبول، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها^(٧٣).

حاولت واشنطن مرة أخرى اشراك المملكة العربية السعودية لجعل البحرين تعدل عن قرار انهاء اتفاقية التمركز. إذ اوصت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٦، سفارتها في جدة، حث القادة السعوديين على اقناع الحكومة البحرينية بتمديد اتفاقية التمركز، وبينت ان المملكة العربية السعودية هي الوحيدة القادرة على ذلك. وبالرغم من ابداء السفير الأمريكي في السعودية وليام بورتر William J. Porter، استعداداه لتنفيذ ما طلب منه، الا انه أوضح بأن الحكومة السعودية لن تدعم علناً بقاء قوة الشرق الأوسط في البحرين ما لم يتم إحراز تقدم في ذات الشأن مع القادة البحرينيين انفسهم^(٧٤). يبدو ان اعتقاد

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

السفير بورتر لم يكن صائباً، ففي ضوء المعطيات والتحركات السعودية لريادة العالم العربي، كان من الصعب عليها توجيه دعوات علنية لإبقاء قوة الشرق الأوسط متمركزة في البحرين.

وبناءً على مذكرة مدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج بوش^(٧٥) George H.W. Bush، إلى مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي برنت سكوكروفت Brent Scowcroft، في ١٥ كانون الأول ١٩٧٦، فإن الحكومة السعودية عارضت أي شكل من أشكال القواعد العسكرية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية أو في الخليج العربي، بما في ذلك بقاء قوة الشرق الأوسط في البحرين^(٧٦).

ومع حلول عام ١٩٧٧ كان على واشنطن التحرك سريعاً للتوصل إلى حلول ناجعة لمشكلة تمركز قوة الشرق الأوسط. فعلى الرغم من بقاء ستة أشهر على انقضاء مدة الاتفاقية مع البحرين، إلا أن الانسحاب المنظم لقوة الشرق الأوسط من الأخيرة في حزيران، كان يتطلب البدء في أنشطة التخفيض التدريجي في شباط. وسيؤدي تأخير الاستعدادات للمغادرة إلى ما بعده، لمزيد من المصاعب على ما يقرب من (٦٠٠) فرد من أفراد تلك القوات وعائلاتهم. كذلك كانت هناك مشكلة أخرى مرتبطة بسحب قوة الشرق الأوسط وجب على واشنطن التعامل معها، وهي علاقة وزارة الدفاع المستقبلية بالمدرسة التي تديرها في البحرين، والتي تخدم أيضاً عوائل العسكريين الأمريكيين في المملكة العربية السعودية، وأطفال الدبلوماسيين ورجال الأعمال الأمريكيين والأجانب في البحرين. فضلاً عن ذلك، كان يجب ابتكار طريقة لتلبية متطلبات دعم الاتصالات لبعثة التدريب العسكري الأمريكية في الظهران بالمملكة العربية السعودية، ومكتب ضمان جودة وقود الدفاع في البحرين، وكلا المنظمتين تعتمدان على مرافق قوة الشرق الأوسط لخدمات الاتصالات^(٧٧).

ونتيجة لما سبق، بعث كليمنتس في ٥ كانون الثاني ١٩٧٧، مذكرة إلى سكوكروفت، أشار فيها إلى وجوب أن تقدم الحكومة الأمريكية عرضاً للبحرين يتضمن مقايضة المساعدة الأمنية مقابل الاحتفاظ بقوة الشرق الأوسط في البحرين، والتوضيح للأخيرة ان واشنطن لا تعارض الاتفاق على صيغة جديدة لوضع قوة الشرق الأوسط. وفي نهاية المذكرة أوضح كليمنتس بان وزارة الدفاع تعد مستقبل قوة الشرق الأوسط مسألة عاجلة ومعقدة، وهو يأمل من سكوكروفت لفت انتباه الإدارة الأمريكية المقبلة إليها على سبيل الأولوية^(٧٨).

أوضحت الدراسة التي أعدها المجموعة السياسية - العسكرية المشتركة بين الإدارات التابعة لمجلس الأمن القومي في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧، بأنه بحلول منتصف شباط، لا بد من معرفة إلى أي مدى يجب المضي في السعي للاحتفاظ بقوة الشرق الأوسط، وأعطت الدراسة ثلاث خيارات: الأول، مواصلة الجهود مع حكومة البحرين من أجل السماح لتلك القوة البقاء بعد منتصف عام ١٩٧٧، مع الاستعداد لترك البحرين إذا كان المقابل المطلوب لا يتماشى مع سياسة التسليح المحتملة تجاه الخليج الأدنى. أما الخيار

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧٧-١٩٧١

دراسة في الوثائق الأمريكية

الثاني، فقد أوضح انه في حالة الرفض البحريني أو طلب البحرين مقابل مفرض، فانه يتوجب سحب قوة الشرق الأوسط من الخليج أو الاستمرار في عملها من مكان آخر في الخليج أو شمال غرب المحيط الهندي. في حين طالب الخيار الثالث بالاستعداد لتأسيس علاقة تعاون عسكرية كبيرة مع البحرين إذا لزم الأمر للحفاظ على قوة الشرق الأوسط^(٧٩).

حظت قوة الشرق الأوسط بقدر كبير من الأولوية عند الإدارة الأمريكية الجديدة، إذ بعث وزير الخارجية الأمريكي سايرس فانس^(٨٠) Cyrus Vance، برقية في ١٩ آذار ١٩٧٧ الى السفير كلوفيريوس، حثه فيها على التحدث مع المسؤولين البحرينيين لمناقشة إمكانية الاحتفاظ بنوع من المرافق في البحرين لدعم عمليات قوة الشرق الأوسط، مع التركيز على النقاط الآتية:

(أ) إن الإدارة الأمريكية استعرضت استمرار الوجود البحري الأمريكي في الخليج والمحيط الهندي ووجدت إنه يسهم في استقرار المنطقة.

(ب) تعرب حكومة الولايات المتحدة عن تقديرها العميق لحسن الضيافة التي أبدتها البحرين على مدى سنوات عديدة لقوة الشرق الأوسط.

(ج) سيكون من دواعي سرور حكومة الولايات المتحدة أن تستمر الترتيبات الحالية في البحرين لمدة أطول إلى حد ما.

(د) تتفهم حكومة الولايات المتحدة رغبة الحكومة البحرينية في وضع ترتيبات جديدة، تسمح للبحرية الأمريكية بالاستمرار في العمل، دون أن تبدو البحرين هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تقدم الدعم لقوة الشرق الأوسط. وان حكومة الولايات المتحدة على استعداد للنظر في اقتراحات الحكومة البحرينية حول كيفية وضع مثل هذه الترتيبات^(٨١).

لم يتأخر السفير كلوفيريوس في تنفيذ تعليمات فانس، فعند لقاءه في اليوم التالي مع وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك، ذكر كلوفيريوس كل التوصيات انفة الذكر. وفي ٢٢ آذار ١٩٧٧ استدعى محمد بن مبارك السفير كلوفيريوس، وأوضح له بانه اجتمع في اليوم السابق مع الأمير عيسى بن سلمان ورئيس الوزراء خليفة بن سلمان، ونظروا في خيارات ثلاثة تضمنت: الحفاظ على وضع البحرية الأمريكية كما هو، أو ترحيلها بالكامل، أو التوصل الى اتفاق جديد بشأنها مع واشنطن. واذاف أن مخرجات مناقشاتهم أيدت القبول بالخيار الثالث. وان البحرين تقدر علاقاتها مع حكومة الولايات المتحدة، وتدعم بقوة دورها في المنطقة، ويسعدها أن تساعد هذه الطريقة في الحفاظ على تلك الروابط، ودعم مصالحهما المشتركة، وفي الوقت نفسه تخلص البحرين من صورة "قاعدة الإمبريالية". وأوضح بانه سيتم النظر في القرار أمام مجلس الوزراء بكامل هيئته في الجلسة العادية المقرر عقدها في ٢٧ من الشهر نفسه، وإنه

يتوقع أن يوافق مجلس الوزراء على القرار الذي اتخذته مع الأمير ورئيس الوزراء. كما أشار بن مبارك الى ان هناك العديد من التفاصيل لابد من العمل عليها خلال الأسابيع القادمة، لكنه بحاجة الى مناقشة بعض الامور مع كلوفيريوس، والتي تضمنت^(٨٢):

أ- ذكر بن مبارك إنه أخبر الأمير عيسى أن هناك خمسة وسبعون فرداً مع عائلاتهم، لا يشملهم قرار الترحيل، وإن هذا العدد لا يشمل طاقم مدرسة البحرين. فهل كانت معلوماته دقيقة؟ وبعد أن أكد كلوفيريوس ذلك، أجاب بن مبارك بأنه أراد فقط التأكد من أنه لم يضل الأمير.

ب- سأل بن مبارك عن رغبة البحرية الأمريكية في الاحتفاظ بطائراتها في البحرين بعد الترحيل؟ فأجاب كلوفيريوس بنعم، لأن الموقع مركزي نسبياً لمنطقة التشغيل، والخدمات جيدة.

ت- استفهم بن مبارك عن مقبولية مناقشاته مع كلوفيريوس لدى الحكومة الأمريكية بوصفها وسيلة للتعامل مع جميع فقرات الترتيبات الجديدة. وهل سيتعين على الإدارة الأمريكية إبلاغ الكونغرس، أو السعي للحصول على موافقته عليها؟ وقد أشار كلوفيريوس بأنه سيسعى للحصول على إجابات عن هذه الأسئلة على أساس عاجل.

ث- رأى بن مبارك أن ادارة وزارة الدفاع للمدرسة في البحرين لمدة عام واحد فقط أو نحو ذلك تعد مدة قصيرة، لذا اقترح ترتيباً مفتوحاً يخضع للمراجعة كل عامين. وبدوره فقد ذكر كلوفيريوس بأنه سينقل المقترح للمسؤولين في بلاده.

ج- أشار بن مبارك الى أن مسألة الإيجار بسيطة ولا تهم الحكومة البحرينية، ولكن يجب التوصل الى اتفاق بشأنها. الامر الذي اتفق معه كلوفيريوس وأشار الى ان حكومته سترغب في تقليلها بما يتماشى مع التواجد المنخفض. وهو ما ايده بن مبارك مؤكداً ان ذلك يمكن العمل عليه لاحقاً.

ح- ذكر بن مبارك إن وصول البحرية الأمريكية الى البحرين أربعة أشهر في السنة يعد مقبولاً. ومن جانبه عبر كلوفيريوس عن اعتقاده بان البحرية لن تحتاج إلى أكثر من ذلك، ولكنها ترغب في الحصول على وقت وصول مضمون في هذه الحالة. عندئذ أشار بن مبارك بأنه يمكن التحدث عن ذلك لاحقاً عندما يتم مناقشة الترتيبات الجديدة بشيء من التفصيل.

خ- أعرب بن مبارك عن قلقه الشديد بشأن طبيعة وصورة الوجود البحري الأمريكي في البحرين بعد الترحيل. وأكد على ضرورة ان لا يكون هناك ربط بين البحرية الأمريكية مع قيادة قوة الشرق الأوسط على وفق الترتيبات الجديدة. وإنه يفضل ربط ترتيبات ما بعد الترحيل بأكثر قدر ممكن بمدرسة وزارة الدفاع. وبالرغم من ان كلوفيريوس أوضح بأنه ليس متأكداً من أن المدرسة يمكن أن تعطي سبباً

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

منطقياً لوجود البحرية الأمريكية في البحرين، لكنه سيعمل مع حكومته على التوصل الى نتيجة مرضية في هذا الصدد.

د- سأل بن مبارك عما إذا كانت البحرية تريد الاحتفاظ بالمجال الهوائي في الجفير لاستمرار اتصالاتها. فأجاب كلوفيريوس بان البحرية لن تحتاج إليه مستقبلاً، لان هناك أماكن بديلة.

بعث كلوفيريوس في اليوم نفسه برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية ذكر فيها ما دار في مباحثاته مع بن مبارك، وبين أن النهج الذي تم اتخاذه تجاه الحكومة البحرينية، والذي تم وضعه خلال الأشهر القليلة الماضية، أثبت نجاحه. وإن المهمة القادمة هي التوصل إلى اتفاق بخصوص بعض التفاصيل مثل الوضع القانوني والرعاية. كما أشارت البرقية إلى أن بن مبارك يرغب في أن ترافق عملية الترحيل في حزيران نوعاً من المراسم، والتعامل مع ترتيبات ما بعد الترحيل بأسلوب بسيط وغير ظاهر قدر الإمكان. وعبر عن رأيه، بان المدرسة مهمة ليس فقط لواشنطن ولكنها تعطي غطاءً للوجود العسكري الأمريكي المستمر في البحرين. لذا عبر كلوفيريوس عن أمله في قبول وزارة الدفاع إدارة المدرسة بأكملها على الأقل في أول عامين من وضع قوة الشرق الأوسط الجديد. كذلك أوضح الأخير بان بن مبارك طلب البدء في العمل على التفاصيل بعد اجتماع مجلس الوزراء المقرر عقده في ٢٧ آذار. لذلك أراد كلوفيريوس الحصول على إذن رسمي من حكومة الولايات المتحدة للتفاوض مع البحرين، وأكبر قدر ممكن من التعليمات في أقرب وقت، وإجابات لأسئلة محمد بن مبارك المطروحة أعلاه. كما بينت البرقية بان هنالك أخبار منتشرة في البحرين تفيد بان البحرية الأمريكية ستبقى، وبعد الاجتماع القادم لمجلس الوزراء سيكون القرار بهذا المعنى معروفاً على نطاق واسع. لذا من المهم أن تفكر واشنطن بشكل عاجل في موقفها العام حيال ذلك، ومن الضروري أن تتوافق بيانات واشنطن العامة مع بيانات الحكومة البحرينية بهذا الصدد، لذا اقترح أن تعلن الحكومتان الأمريكية والبحرينية بشكل مشترك إنهاء اتفاقية التمركز، وان قيادة قوة الشرق الأوسط ستكون عائمة. وإن مثل هذا الإعلان يجب أن يتأخر لأطول مدة ممكنة، ومن الناحية المثالية حتى حزيران المقبل، وربما في وقت أقرب^(٨٣). بدى واضحاً ان جميع الامور كانت تسير على وفق احد السيناريوهات المخطط لها من الادارة الأمريكية.

قرر مجلس الوزراء البحريني المنعقد في ٢٧ آذار ١٩٧٧، إنهاء اتفاقية التمركز مع الجانب الأمريكي لعام ١٩٧١. والسماح للولايات المتحدة بالاحتفاظ بمنشآت الدعم اللوجستي التي يديرها (٧٥) فرداً من وزارة الدفاع، وكذلك السماح لسفينة قائد قوة الشرق الأوسط بزيارة البحرين (٤) أشهر في السنة على الأقل، وان يكون وصولها بمثابة زيارات اعتيادية ودورية. ومن جانبها فقد بينت وزارة الدفاع الأمريكية امكانية الحفاظ

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

على وجود قوة الشرق الأوسط في المنطقة على هذا الأساس، شريطة أن تتمكن السفينة الرئيسية من الوصول إلى موانئ دول الخليج العربي والمحيط الهندي لمدة لا تقل عن ستة أشهر في السنة، بضمنهم أربعة أشهر على الأقل في البحرين. وبناءً على استفسارات وزارة الخارجية الأمريكية إلى بعض السفارات الأمريكية في دول المحيط الهندي، فإنه يمكن ترتيب وقت كافٍ لمكوث سفينة القيادة في موانئ إيران والمملكة العربية السعودية وكينيا، إلى جانب الوقت المضمن في البحرين^(٨٤). الأمر الذي كان يعني عدم وجود أي مشكلات في استمرار عمل قوة الشرق الأوسط، على وفق الترتيبات الجديدة مع البحرين.

قدم القائم بأعمال مدير مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية الأمريكية ريجنالد بارثولوميو Reginald Bartholomew، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا أثيرتون، مذكرة عمل إلى وزير الخارجية فانس في ٢ أيار ١٩٧٧، أشارت إلى أهمية الإسراع في بدء المفاوضات مع حكومة البحرين. وبمجرد أن تعطي تلك المفاوضات تأكيداً معقولاً لاتفاق جديد، فإنه يجب التواصل مع الحكومات الإقليمية الأخرى بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية وكينيا وربما باكستان، لضمان إمكانية الحصول على الوقت الإضافي المطلوب لرسو سفينة القيادة لقوة الشرق الأوسط في موانئها. وفيما يتعلق بالبحرين، أوصت المذكرة بالتفاوض على الأمور الآتية^(٨٥):

١. الموافقة على إنهاء الاتفاقية التنفيذية لعام ١٩٧١.
٢. الحصول على تأكيدات مكتوبة بأن سفينة القيادة لقوة الشرق الأوسط سيسمح لها بالمكوث في الموانئ البحرينية (٤) أشهر على الأقل في السنة.
٣. طلب الإذن بالاحتفاظ بالمرافق وبالطاقم اللوجستي الإداري والذي تم تخفيضه من (٨٢) إلى (٧٥) فرداً. فضلاً عن إعطاء بعض التسهيلات، بما في ذلك المرافق الخاصة بطائرة علم قوة الشرق الأوسط وطاقمها في البحرين.
٤. السعي لاستمرار الوضع القانوني في الاتفاقية التنفيذية لعام ١٩٧١ لأفراد وزارة الدفاع المقيمين في البحرين أو الزائرين لها.
٥. محاولة خفض قيمة الإيجار السنوي والبالغة (٤) ملايين دولار، وفي حال عدم التمكن من ذلك، فإنه لا توجد مشكلة في إعطاء المبلغ كاملاً، تقديراً للضغوط التي تواجهها البحرين، وقيمة التسهيلات البحرينية لقوة الشرق الأوسط العائمة. وإذا طلب البحرينيون معدات عسكرية كشرط لاستمرار تسهيلاتهم لقوة الشرق الأوسط، فيجب إبلاغهم بأنه سيتم التعامل مع هذا الطلب بشكل منفصل، وعلى وفق سياسة التسليح الأمريكية لمنطقة الخليج الأدنى، وبما يتماشى مع مراجعة السياسة العالمية بشأن نقل المعدات العسكرية والتدريب.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

كما حملت المذكرة في نهايتها توصيات تضمنت^(٨٦):

- أ- تفويض السفير كلوفيريوس للدخول في مفاوضات مع الحكومة البحرينية للاتفاق على تسهيلات الوصول والدعم لقوات الشرق الأوسط التي ستتواجد في البحرين.
- ب- إعطاء التفويضات المطلوبة للتوصل مع الحكومات الأخرى في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي حسب الاقتضاء، لترتيب الوقت الإضافي المطلوب لرسو قوة الشرق الأوسط في موانئها.
- ت- تفويض أثيرتون، بموافقة رئيس الوزراء، ووزارة الدفاع والمكاتب والوكالات المعنية الأخرى، لصياغة مسودة الاتفاقية الجديدة مع حكومة البحرين.
- ث- تفويض السفير كلوفيريوس لتوقيع الاتفاقية المذكورة أعلاه مع حكومة البحرين.

وافق وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية فيليب حبيب Phillip C. Habib، في ٣ ايار ١٩٧٧، على التوصيات الاربع اعلاه^(٨٧).

أخيراً توصلت الولايات المتحدة والبحرين الى اتفاق وقع في المنامة بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٧٧، مثل الجانب الأمريكي فيه السفير كلوفيريوس، على حين كان وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك ممثلاً عن حكومته، والذي احتوى على النقاط الآتية^(٨٨):

١. إنهاء اتفاقية تمركز قوة الشرق الأوسط في البحرين لعام ١٩٧١ اعتباراً من ٣٠ حزيران ١٩٧٧.
٢. استمرار العمل بالمادة (٢)، (٥)، (٦)، (٧)، (٩)، (١٠)، من الاتفاقية المنتهية المعقودة بين الجانبين في ٢٣ كانون الأول ١٩٧١.
٣. استمرار العمل بالاتفاق المبرم بين الجانبين في ٣١ تموز ١٩٧٥.
٤. السماح للولايات المتحدة تعيين أفراد مدنيين وعسكريين أمريكيين في وحدة دعم إدارية في البحرين لدعم السفن الأمريكية في الخليج العربي.
٥. تسري متطلبات جوازات السفر والتأشيرات على موظفي وحدة الدعم الإداري، باستثناء الأفراد على متن السفن والطائرات الأمريكية التي تزور البحرين، والذين سيتم تزويدهم بأوراق ثبوتية مناسبة تبرز عند طلبها من السلطات البحرينية المختصة.
٦. إعفاء موظفي وحدة الدعم الإداري من التسجيل والمراقبة كأجانب، إلا إن هذا ليس معناه أنهم اكتسبوا أي حقوق في الإقامة الدائمة في البحرين.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

٧. مصطلح "أفراد وحدة الدعم الإداري" يعني أفراد وزارة الدفاع الأمريكية الذين يقيمون في البحرين أو يزورونها بعد ٣٠ حزيران ١٩٧٧، لأغراض تتعلق بوظائف وحدة الدعم الإداري، بما في ذلك المعالين والأفراد على متن السفن والطائرات التي تزور البحرين بطلب من وحدة الدعم الإداري.

٨. تمنح الحكومة البحرينية تفويضاً الى موظفي وزارة الدفاع الأمريكية، والسفن والطائرات الأمريكية لزيارة البحرين، للأغراض المتعلقة بوظائف وحدة الدعم الإداري. وسيتم تخصيص تعويضات للبحرين مقابل هذا الاتفاق.

وبهذا فقد انتهى فصل من العلاقات بين الولايات المتحدة والبحرين، كان لاتفاقية التمركز بينهما أثراً واضحاً فيه، لتبدأ مرحلة أخرى من العلاقات الثنائية بين الجانبين، والتي خطت ملامحها الأحداث المثيرة والتطورات الخطيرة التي جرت في الخليج العربي، لاسيما انتصار الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وما تلى ذلك من مشاحنات ومهاترات سياسية بين الحكومة الاسلامية في الأخيرة وبين عدد من دول المنطقة، التي اتهمت الحكومة الإيرانية بما سمي آنذاك بمحاولة تصدير الثورة الاسلامية وقلب أنظمة الحكم فيها. ولم تكن البحرين بعيدة عن ذلك المشهد، وبخاصة مع تجدد الدعوات داخل الاوساط السياسية الإيرانية بتبعية البحرين لإيران. الامر الذي دفع البحرين الى توثيق علاقاتها بشكل اكبر مع واشنطن العدو الأول ل طهران.

الخاتمة:

دفع هاجس تغلغل الاتحاد السوفيتي الى منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، الولايات المتحدة الى البحث عن حلفاء لها في هناك، والارتباط معهم باتفاقيات وعلاقات بمختلف المجالات، والتي كان من المقرر لها أن تسهم كثيراً في تحقيق الاهداف الاستراتيجية ل واشنطن، بما فيها مصالحها الاقتصادية. وقد استفادت واشنطن من استمرار تواجدها في الخليج العربي في مرحلة عدت هي الأصعب بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة. فكان على الولايات المتحدة تعزيز نفوذها هناك، لاسيما وأن المرحلة التالية شهدت تعاظم المصالح الاقتصادية الأمريكية، لاسيما في المجال النفطي، الذي سيطرت عليه كبرى شركات النفط الأمريكية.

ومن جانبها، ارادت البحرين من عقد اتفاقية التمركز عام ١٩٧١، توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة بوصفها دولة عظمى، ولها ثقلها في الساحة الدولية، الامر الذي سيسهم في تثبيت أركان مملكة البحرين الفتية، ويقلل من الاطماع الخارجية فيها. ناهيك عن المنفعة المادية التي حصلت عليها الأخيرة جراء عقد الاتفاقية.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

أثرت اتفاقية التمركز كثيراً في طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والبحرين. إذ عرّضت الأخيرة إلى انتقادات وضغوطات داخلية وخارجية، وعكست صورة واضحة عن الطبيعة الاستعمارية للوجود الأمريكي في الخليج العربي. فبالرغم من ان النفوذ الأمريكي في عدد من الدول الخليجية، كان أكبر بكثير من نفوذهم في البحرين، ولا سيما في المملكة العربية السعودية وإيران، إلا أن بنود الاتفاقية أعطت دلالات أخرى لتكريس أذرع القوات العسكرية للقوى العظمى في المنطقة.

كان للأحداث الدولية والإقليمية، لاسيما المشكلة العربية - الإسرائيلية، أثر واضح في استمرار اتفاقية التمركز. إذ أجبر التصعيد العربي أبان حرب تشرين الأول ١٩٧٣، الحكومة البحرينية على اتخاذ قرار إنهاء الاتفاقية. إلا أن الأخيرة لم تحسن استخدام هذه الورقة للضغط على واشنطن ومن ثم حثها على إجبار حليفها إسرائيل الرضوخ للمطالب العربية. ومع ذلك فإن استمرار العمل بالاتفاقية لأربع سنوات بعد اشعار الانهاء في العام آف الذكر، شابه الكثير من الصعوبات والمشكلات بين الجانبين.

يبدو أن واشنطن كانت تدرك أن الموافقة على صفقات الأسلحة التي تطلبها الحكومة البحرينية، مقابل استمرار بقاء قوة الشرق الأوسط في البحرين، لم تكن في صالحها، ولن تسهم لوقت طويل في استمرار الاتفاقية. إذ اعتقدت الادارة الأمريكية ان البحرين ستعاود بعد تعزيز ترسانتها العسكرية بالأسلحة والمعدات الأمريكية، مطالبتها بإنهاء الاتفاقية. لا سيما وأن تلك المرحلة من تاريخ الخليج العربي شهدت تحركاً إقليمياً واسعاً من الدول الخليجية لبحث وإنشاء مشاريع أمنية، تكون كفيلة في حفظ الأمن والاستقرار، وإبعاد القوات الأجنبية عن المنطقة.

أدى إنهاء اتفاقية التمركز في حزيران عام ١٩٧٧، إلى تخفيف الضغط على الحكومة البحرينية، وإنهاء ما كانت تواجه من صعوبات داخلياً وخارجياً جراء تلك الاتفاقية. ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لواشنطن لأن قواتها البحرية استمرت في عملها في الخليج العربي على وفق المعاهدة الجديدة مع الحكومة البحرينية، وما تغير هو أن قيادة عمليات قوة الشرق الأوسط أصبحت عائمة بعد ان كانت متمركزة في البحرين.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

الهوامش:

(1) Paper Prepared by the National Security Council Staff, Washington, June 4, 1970, NO. 82, Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969-1972; Jordan, September 1970, Vol. XXIV, Government Printing Office, Washington, 2008, PP.256-257. (Here after Will be Cited as : F.R.U.S.).

(2) Ibid, P.260.

(٣) هنري كيسنجر: ولد في ٢٧ ايار ١٩٢٣ في المانيا. هاجرت عائلته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨ هرباً من الاضطهاد النازي لليهود. أصبح مواطناً أمريكياً متجنساً عام ١٩٤٣. خدم في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الحكومة العسكرية الأمريكية بعد الحرب في المانيا. وبعد تركه الخدمة، التحق بجامعة هارفارد، حيث حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٥٠، ودكتوراه عام ١٩٥٤. أصبح مستشاراً لمجلس الأمن القومي بين عامي (١٩٦٩-١٩٧٥)، كما شغل منصب وزيراً للخارجية (١٩٧٣ - ١٩٧٧). حصل عام ١٩٧٣ على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع لو دوك ثو من شمال فيتنام لجهودهما في التفاوض على تسوية سلمية لحرب فيتنام. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica , Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger>.

(4) Minutes of a Review Group Meeting, Washington, June 5, 1970, NO. 83, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, P. 265.

(5) Ibid, Footnote 2, P. 265.

(٦) ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة (١٩٦٩-١٩٧٤). ولد في ٩ كانون الثاني ١٩١٣ بولاية كاليفورنيا. تخرج من كلية وينتير بكاليفورنيا عام ١٩٣٤، ومن كلية الحقوق بجامعة ديوك في دورهام بولاية نورث كارولينا في عام ١٩٣٧. تم انتخابه لعضوية مجلس النواب الأمريكي عام ١٩٤٦. كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٥٠. أصبح نائباً للرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١). توفي في نيويورك يوم ٢٢ نيسان ١٩٩٤. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica , Cited in: <https://www.britannica.com/biography/Richard-Nixon>.

(7) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, October 22, 1970, NO. 89, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, PP. 279 - 282.

(8) National Security Decision Memorandum 92, Washington, November 7, 1970, NO. 91, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, PP. 285-286.

(٩) وليام روجرز: محامي وسياسي أمريكي. ولد في ٢٣ حزيران ١٩١٣ في نيويورك. اكمل دراسته بجامعة كولجيت وكلية الحقوق في كورنيل عام ١٩٣٧. دخل البحرية الأمريكية عام ١٩٤٢ وخدم حتى نهاية الحرب

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية المركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

العالمية الثانية عام ١٩٤٥. انتقل إلى واشنطن عام ١٩٤٧ وعمل مع لجنة التحقيق في الحرب بمجلس الشيوخ. عمل بعدها في إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور نائباً للمدعي العام (١٩٥٣-١٩٥٧)، وأصبح مدعياً عاماً (١٩٥٧-١٩٦١). عاد إلى ممارسة القانون الخاص حتى تم تعيينه مندوباً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة عام ١٩٦٥. وعندما أصبح نيكسون رئيساً، عين روجرز وزيراً للخارجية (١٩٦٩-١٩٧٣). بعدها عاد روجرز إلى ممارسة المحاماة في واشنطن. توفي بسبب قصور في القلب في ٢ كانون الثاني ٢٠٠١ في بيثيسدا بولاية ماريلاند. للمزيد من التفاصيل تراجع:

Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008, P. 175 .
(10)Memorandum From the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig) to President Nixon, Washington, July 14, 1971, NO. 102, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, pp. 330 - 332.

(11)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, March 13, 1972, No.113, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, Footnote 8, p. 356.

(12)Memorandum From Secretary of State Rogers to President Nixon, Washington, December 16, 1971, NO. 112, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, PP. 354-355.

(١٣) تم إنشاء هذه القاعدة من قبل البحرية الملكية البريطانية في عام ١٩٣٥. تراجع:

Claire Mills, Operation Kipion: Royal Navy assets in the Persian Gulf, briefing paper, Number 8628, The House of Commons Library, London, 6 January 2020, P. 3.

(14) Helen Chapin Metz, Persian Gulf States, country studies, Federal Research Division, Washington, 1994, P. 352.

(15) Memorandum From the Acting Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Eagleburger) to Secretary of Defense Richardson, Washington, February 15, 1973, No.1, Cited in: F.R.U.S., 1969-1976 Volume E-9 Part 2, Documents on the Middle East Region, 1973-1976, United States Government Publishing Office, Washington, 2019, p. 3.

(16) Congressional oversight of executive agreements, hearing before the Subcommittee on Separation of Powers of the committee on the judiciary United States senate ninety second congress second session ,ON. S 3475, Government Publishing Office, Washington, 1972, PP.548-550.

(١٧) وليام ستولتزفوس: دبلوماسي امريكي ولد في بيروت عام ١٩٢٤. انتقل الى سوريا ودرس في حلب قبل أن يذهب إلى مدرسة الجالية الأميركية في بيروت حيث تعلم اللغة العربية والفرنسية في سن مبكرة. وفي سن الخامسة عشر سافر إلى الولايات المتحدة للانتساب في أكاديمية ديرفيلد، ثم في وقت لاحق في جامعة برينستون. وفي عام ١٩٤٣ اصبح طياراً في سلاح الجو الأمريكي. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية عاد إلى جامعة برينستون وانتسب في كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة. التحق في السلك الدبلوماسي منذ عام ١٩٤٩، وعمل موظفاً في السفارات الامريكية في دول عدة بما فيها: مصر (١٩٥٠ - ١٩٥٢)، وليبيا

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

(١٩٥٢ - ١٩٥٤)، والكويت (١٩٥٤ - ١٩٥٦)، وسوريا (١٩٥٦ - ١٩٥٧)، والسعودية (١٩٥٧ - ١٩٥٩)، واليمن (١٩٥٩ - ١٩٦١)، وإثيوبيا (١٩٦٦ - ١٩٦٨). أصبح سفيراً لبلاده لدى الكويت بين عامي (١٩٧٢ - ١٩٧٦). كما تم اعتماده سفيراً غير مقيم لدى سلطنة عمان وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة بين عامي (١٩٧٢-١٩٧٤). توفي عام ٢٠١٥. للمزيد من التفاصيل يراجع: الموسوعة الحرة، ويكيبيديا. على الموقع:

https://en.wikipedia.org/wiki/William_Stoltzfus.

(18) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, March 13, 1972, NO. 113, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, Footnote 7, P. 356.

(١٩) الاتفاق التنفيذي: هو اتفاق يعقد بواسطة وزراء الخارجية والممثلين الدبلوماسيين دون أن يتدخل رئيس الدولة عادة في ابرامه. ويمتاز هذا الاتفاق بسرعة ابرامه، إذ لا يمر بجميع المراحل التي تمر بها المعاهدات، وإنما يقتصر على المفاوضات والتوقيع ليصبح نافذ المفعول، دون الحاجة الى التصديق عليه. ويعد هذا الشكل من الاتفاقيات أحد مميزات القانون الأمريكي، لتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى. إذ ان هذه الاتفاقيات لا تحتاج الى عرضها على مجلس الشيوخ للحصول على موافقته كما هو الحال بالنسبة للمعاهدات، وإنما تلتزم بها السلطة التنفيذية بمجرد التوقيع عليها على اساس تفويض مسبق من الكونغرس. للمزيد من التفاصيل يراجع: عصام العطية، القانون الدولي العام، بيروت، ٢٠١٥، ص ٦٢.

(20) Paper Prepared by Harold Saunders of the National Security Council Staff, Washington, July 11, 1972, NO. 118, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, Footnote 4, PP.373-374.

(٢١) عيسى بن سلمان: ولد في قرية الجسرة في البحرين عام ١٩٣٣. تلقى تعليمه أولاً على يد معلمين أكفاء في دار والده، ثم التحق ليكمل تعليمه في المدارس البحرينية. قرر والده سلمان بن حمد أن يعده جيداً لتولي منصب أمير البحرين من بعده، لذا كلفه بالعمل في مناصب ذات مسؤولية، فلما بلغ العشرين من عمره عينه في مجلس الوصاية على الحكم في البحرين أثناء غيابه لحضور احتفالات تتويج الملك إليزابيث ملكة بريطانيا. وفي عام ١٩٥٦ عينه والده رئيساً لمجلس بلدية المنامة. وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٦١ تولى مقاليد الحكم في البحرين بعد وفاة والده. للمزيد من التفاصيل يراجع: مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الموسوعة العربية العالمية، ج١٦، ط٢، الرياض، ١٩٩٩، ص ٧٣١-٧٣٢.

(٢٢) حمد بن عيسى: ولد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٠م، في مدينة الرفاع في البحرين، وهو أكبر أبناء الأمير عيسى بن سلمان. اكمل دراسته الابتدائية والاعدادية في البحرين. كما درس اللغة الإنجليزية وأتقنها في مدرسة (ليز) بمدينة كامبردج البريطانية. أصبح ولياً للعهد عام ١٩٦٤م. وفي عام ١٩٦٧م التحق بدورة عسكرية في كلية (مونز) الحربية للضباط في مدينة درشوت همبشاير وتخرج منها عام ١٩٦٨م. شغل

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

منصب القائد العام لقوة دفاع البحرين عام ١٩٦٨م. وتولى منصب رئيس دائرة الدفاع، وأصبح عضواً في مجلس الدولة، ثم أصبح وزيراً للدفاع في ١٥ اب ١٩٧١م. وفي العام نفسه التحق بالمقر العسكري التدريبي في كلية القيادة ورئاسة الأركان في فورت ليفنويرث في كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ١٩٧٧م، بدأ تدريبه النظري على طائرات هليكوبتر، وتخرج طياراً مؤهلاً لقيادة طائرة هليكوبتر عام ١٩٧٨م. تولى الحكم في للبحرين في ٦ اذار ١٩٩٩م. للمزيد من التفاصيل يراجع: موسوعة مقاتل الصحراء، على الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/Bahrain/sec001.doc_cvt.htm.

(٢٣) محمد بن مبارك: دبلوماسي وسياسي بحريني. ولد عام ١٩٣٥، وتلقى تعليمه الابتدائي في مدراس البحرين، وأكمل تعليمه الثانوي في المدرسة الدولية التابعة للجامعة الأمريكية في بيروت، ثم واصل دراسته في العلاقات الدولية والقانون بجامعة لندن بالمملكة المتحدة. اصبح وزيراً لخارجية البحرين عام ١٩٦٩. كان له دوراً أساسياً في المباحثات والمفاوضات التي أجريت مع المملكة المتحدة وإيران وبعثة الأمم المتحدة عام ١٩٧٠، والتي أدت إلى استكمال استقلال دولة البحرين، ودخلها عضواً في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. للمزيد من التفاصيل يراجع: وزارة خارجية مملكة البحرين، على الموقع:

<https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8362&language=ar-BH>.

(24) Paper Prepared by Harold Saunders of the National Security Council Staff, Washington, July 11, 1972, NO. 118, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, PP.373-374.

(25) Intelligence Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, September 21, 1972, NO. 122, Cited in: F.R.U.S., Vol. XXIV, PP. 382, 390.

(26) Memorandum From the Acting Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Eagleburger) to Secretary of Defense Richardson, Washington, February 15, 1973, No.1, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 3

(٢٧) الاستخبارات الوطنية: مجلس استخبارات تشكل نهاية عام ١٩٥٠، بعد أن قللت تقارير وكالة الاستخبارات المركزية من خطورة تهديدات كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية، قبيل اندلاع الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣)، لذا تم إنشاء هذا المجلس لتقديم تقارير أكثر دقة إلى الرئيس الأمريكي، وقد تكوّن من مجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة استخبارات الدفاع، ومكتب الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية الأمريكية، واستخبارات التحقيقات الفيدرالية، ووزارة الطاقة، ووزارة المالية. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica , Cited in: <http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3403300508.html>.

(28) National Intelligence Estimate Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, June 7, 1973, No.5, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 28.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

(29)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, November 14, 1973, No.38, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 189.

(٣٠) مدرسة البحرين: مدرسة امريكية انشئت في المنامة في اب ١٩٦٨، لغرض تعليم ابناء القوات العسكرية الامريكية المتواجدين في البحرين وعدد من دول الخليج العربي. وهي مدرسة تابعة لوزارة الدفاع الامريكية. وفي السنوات اللاحقة من تأسيسها ارتاد المدرسة الطلاب البحرينيون وغيرهم من ابناء الاجانب. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Bahrain's Public Affairs Office, Naval Support Activity Bahrain, Bahrain, 2018, P. 26.
(٣١) خليفة بن سلمان: ولد في البحرين عام ١٩٣٥. بدأ حياته العملية بالعمل في ديوان والده سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين (١٩٤٢ - ١٩٦١)، إذ كان مساعداً في الديوان يُعهد إليه بالعديد من المهمات من الحاكم مباشرة، وكان معظمها يتركز في أمور المواطنين، وخاصة الجوانب الاجتماعية. اصبح رئيساً للوزراء منذ عام ١٩٧٠، وبقي في منصبه حتى وفاته عام ٢٠٢٠. للمزيد من التفاصيل يراجع: صحيفة الجريدة، العدد ٤٥٧٩، السنة الرابعة عشرة، الكويت، ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠، ص ١-٢.

(32)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, November 14, 1973, No.38, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 189-190.

(٣٣) جون وارنر: ولد بولاية فيرجينيا في ١٨ شباط ١٩٢٧. التحق بالبحرية الأمريكية في كانون الثاني ١٩٤٥، وخدم حتى صيف عام ١٩٤٦. بعدها انضم الى جامعة واشنطن وحصل على درجة البكالوريوس عام ١٩٤٩. ثم التحق بكلية الحقوق بجامعة فيرجينيا. وعند اندلاع الحرب الكورية في صيف عام ١٩٥٠، ترك دراسته وخدم بصفة ضابط في سلاح مشاة البحرية الأمريكية في كوريا، وبقي في احتياطي مشاة البحرية لمدة ١٠ سنوات، وتم ترقيته إلى رتبة نقيب. وعند عودته الى بلاده أنهى دراسته في القانون من جامعة فيرجينيا عام ١٩٥٣. اصبح وكيلاً لوزارة البحرية (١٩٦٩-١٩٧٢)، ثم وزيراً للبحرية (١٩٧٢-١٩٧٤). فاز بعضوية مجلس الشيوخ الامريكي عن ولاية فيرجينيا لخمس دورات متتالية (١٩٧٩-٢٠٠٩). للمزيد يراجع:

U.S. Government Publishing Office, John W. Warner, U.S. Senator from Virginia, Washington, 2010.

(٣٤) جيمس شليزنجر: ولد في مدينة نيويورك في ١٥ شباط ١٩٢٩. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد عام ١٩٥٦، وقام بتدريس الاقتصاد في جامعة فيرجينيا (١٩٥٥-١٩٦٣). عمل في مناصب مختلفة في إدارة ريتشارد نيكسون ابتداءً من عام ١٩٦٩ في مكتب الميزانية، ثم رئيساً للجنة الطاقة الذرية عام ١٩٧١، ومديراً لووكالة المخابرات المركزية من شباط إلى حزيران ١٩٧٣، عندما رشحه نيكسون وزيراً للدفاع. ظل بمنصبه في حكومة الرئيس جيرالد فورد لكن الاشتباكات حول قضايا الميزانية والسياسات الأخرى والصراعات مع هنري كيسنجر أدت إلى إقالته في تشرين الثاني ١٩٧٥. عينه الرئيس جيمي كارتر لرئاسة وزارة الطاقة في تشرين الاول ١٩٧٧، وتحتى عن منصبه في تموز ١٩٧٩. للمزيد يراجع:

Mitchell K. Hall, Op.Cit., PP. 180 - 181.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

(35)Memorandum From the Secretary of the Navy (Warner) to Secretary of Defense Schlesinger, Washington, December 20, 1973, No.41, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 195- 196.

(36) Ibid, PP. 196-197.

(37)Memorandum From the Chairman of the Joint Chiefs of Staff (Moorer) to Secretary of Defense Schlesinger, Washington, February 1, 1974, No.15, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 83-84.

(38)Memorandum of Conversation, Washington, May 23, 1974, No.20, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 105.

(٣٩) جوزيف توينام: دبلوماسي امريكي ولد عام ١٩٣٤. اصبح سفيراً لبلاده لدى البحرين في ٢٤ ايار ١٩٧٤، واستمر في منصبه لغاية ١٠ اب ١٩٧٦. توفي عام ٢٠٠١.

Office of the Historian, Cited in:

<https://history.state.gov/departments/history/people/twinam-joseph-wright>

(40)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, July 10, 1974, No.43, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 202.

(41) Ibid, P. 203.

(42)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, July 17, 1974, No.44, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 203-204.

(43) Ibid, P. 204.

(٤٤) فهد بن عبد العزيز: ولد عام ١٩٢٢. تولى وزارة الداخلية في المدة (١٩٦٢-١٩٧٥)، ثم اصبح ولياً للعهد عام ١٩٧٥. وعقب وفاة الملك خالد في حزيران ١٩٨٢ اصبح فهد ملكاً للسعودية واتخذ لنفسه لقب خادم الحرمين الشريفين. عمل على تحديث المملكة وادخل الاصلاحات الى الهيكل السياسي فيها فانشأ عام ١٩٩٢ مجلساً للشورى. توفي عام ٢٠٠٥. للمزيد ينظر: مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، ج ٥، ط٣، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٤٦٣.

(45)Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, July 21, 1974, No.45, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 205.

(46)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, July 23, 1974, No.46, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 206.

(47) Ibid, P.207.

(48)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, September 18, 1974, No.48, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 209-211.

(٤٩) جيرالد فورد: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية. ولد عام ١٩١٣. درس المحاماة وعمل بها قبل ان يصبح عضواً في مجلس النواب الامريكي عن الحزب الجمهوري بين عامي (١٩٤٩ - ١٩٧٣).

اصبح نائباً للرئيس نيكسون في المدة (١٩٧٣ - ١٩٧٤). وعلى اثر استقالة الاخير عام ١٩٧٤ تسلم فورد منصب الرئاسة الامريكية وبقي كذلك حتى عام ١٩٧٧. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Paula K. Byers and Others , Encyclopedia of World Biography , Vol.6, Second

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

Edition , United States of America , 1998 , PP.2-5.

(50)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, September 18, 1974, No.48, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 211 - 212

(51)Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (Sisco) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, September 12, 1975, No.60, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 245-246.

(52)Memorandum of Conversation, Riyadh, February 15, 1975, No.23, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP.113-114.

(٥٣) وليام بيل كليمنتس: ولد في ١٣ نيسان ١٩١٧ في مدينة هايلاند بارك في مقاطعة دالاس. التحق بجامعة ساوثرن ميثوديست في دالاس، حيث درس هندسة البترول، لكنه لم يتخرج. وبعد أن خدم بالجيش خلال الحرب العالمية الثانية، أسس شركة الحفر الجنوبية الشرقية عام ١٩٤٧. أصبح نائباً لوزير الدفاع الأمريكي بين عامي (١٩٧٣ - ١٩٧٧). ووزير الدفاع بالوكالة في المدة ٢٤ ايار الى ٢ تموز ١٩٧٣، ثم انتخب حاكماً لولاية تكساس (١٩٨٧ - ١٩٩١). توفي عام ٢٠١١. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Cal Jillson, Texas politics Governing the Lone Star State, Seventh Edition, New York, 2019, P.196.

(54)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, April 17, 1975, No.52, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P.226 , 228.

(٥٥) حاولت البحرين آنذاك أن تبتعد نهائياً عن كل ما يعكر صفو علاقاتها مع محيطها الاقليمي، والذي كان جزءاً كبيراً منه رافضاً لتواجد القوات الامريكية في الموانئ البحرينية، وكان في مقدمة تلك الدول العراق، الذي بدأت علاقاته تتحسن مع البحرين منذ عام ١٩٧٥. فضلاً عن ذلك، فان تلك المدة شهدت تعاوناً نشطاً بين الدول الخليج خصوصاً في مجالات الاقتصاد والثقافة والتربية وكذلك الجانب الامني، حيث اتجهت البحرين وبقية دول المنطقة الى الانخراط في أنشطة تعاونية جماعية واسعة، وحاولت ابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، ويجاد نظام امني خاص بها. للمزيد من التفاصيل يراجع: عماد جاسم حسن، العلاقات البحرينية الخليجية ١٩٧١ - ١٩٨١ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - جامعة البصرة، ٢٠٠٩ م، ص ١٨٥ - ٢٠١، ٢١٧-٢١٨.

(56)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, June 25, 1975, No.56, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 233-234.

(57) United States Treaties and Other International Agreements, Vol. 26, Part 3, 1976, U.S. Government Printing Office , Washington, 1977, PP.3027-3030.

(58)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, August 1, 1975, No.58, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP.239-240

(59) Ibid, P. 239.

(60)Memorandum of Conversation, Washington, August 20, 1975, No.59, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP. 242-243.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

(61)Memorandum of Conversation, New York, September 29, 1975, No.61, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 251-252.

(62) Ibid, P.252-253.

(٦٣) بحسب البرقية نفسها فان من أهم الأسباب التي ستؤدي الى الرفض السعودي للتأثير على القرار البحريني، ان الرياض تحاول تجنب اتهامها بانها تمتلك علاقات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة، في وقت كانت تحاول فيه ان تكون زعيمة للعالم العربي، لاسيما وان واشنطن لديها خصومة قوية مع انظمة عربية عدة. علاوة عن ذلك، فإن الموقف العلني الواضح لشاه ايران محمد رضا بهلوي، بشأن انتهاء تواجد جميع القوات البحرية الأجنبية في الخليج، قد زاد من صعوبة الموقف بالنسبة للرياض، خصوصاً وان الاخيرة حساسة للغاية من التصريحات الصادرة عن طهران، والتي مفادها أن إيران تتحمل مسؤولية خاصة عن أمن الخليج. ورداً على ذلك، ذكر القادة السعوديون مراراً أنه لا يوجد فراغ في السلطة على الجانب العربي من الخليج يجب أن تملأه قوة من أي مكان آخر في الخليج أو خارجها. وفي ضوء ذلك، يمكن تفسير الدعوة السعودية إلى الاحتفاظ بقوة الشرق الاوسط على أنها اعتراف بأن المملكة العربية السعودية ليست واثقة من قدرتها على رعاية أمن سواحلها ومياهاها، الامر الذي يمكن ان يقابل برد إيراني مفاده ان البحرية الإيرانية قادرة على رعاية مصالح دول الخليج الأخرى. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, January 27, 1976, No.64, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP.257-258.

(٦٤) تم حل المجلس الوطني البحريني عام ١٩٧٥، بقرار من أمير البحرين عيسى بن سلمان، وذلك بسبب رفض المجلس تمرير قانون أمن الدولة، الذي يمنح الحكومة سلطة القبض على المتهمين بجرائم تتعلق بأمن الدولة، وزجهم في السجن لمدة ثلاث سنوات، دون الحاجة إلى الإجراءات القانونية. يراجع: مركز البحرين للحوار والتسامح، إلى أين وصلت مساعي الحوار الوطني في البحرين؟ ولماذا فشلت؟، دم، كانون الاول ٢٠١٩، ص ٥.

(65)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, June 16, 1976, No.67, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, PP.267-272.

(66)Memorandum of Conversation, New York, September 29, 1976, No.71, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 282.

(67)Ibid, P. 283.

(68)Ibid, PP. 283-284.

(٦٩) دونالد رامسفيلد: ولد بولاية إلينوي في ٩ تموز ١٩٣٢. دخل جامعة برينستون وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٥٤. خدم بعدها في البحرية الامريكية لثلاث سنوات. فاز بعضوية مجلس النواب عن ولاية إلينوي (١٩٦٢-١٩٦٩). شغل مناصب عدة بما فيها مستشاراً للرئيس ريتشارد نيكسون (١٩٦٩ - ١٩٧٣)، وممثلاً لبلاده في حلف الناتو (١٩٧٣-١٩٧٤)، ورئيساً لموظفي البيت الأبيض (١٩٧٤-١٩٧٥)، ووزيراً للدفاع (١٩٧٥-١٩٧٧)، (٢٠٠١-٢٠٠٦). للمزيد من التفاصيل يراجع:

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

Margaret McAleer and Other, Donald Rumsfeld Papers, Library of Congress, Washington, 2010, PP.5-6.

(٧٠) وات تايلر كلوفيريوس: دبلوماسي أمريكي ولد عام ١٩٣٤. عين سفيراً في البحرين في ٤ تشرين الأول ١٩٧٦، وبقى في منصبه حتى ٢ اب ١٩٧٨. توفي عام ٢٠١٠.

Office of the Historian, Cited in: <https://history.state.gov/departmenthistory/people/cluverius-wat-tyler>.

(71)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, October 24, 1976, No.72, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 285-286.

(72) Ibid, P.286.

(73)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, November 4, 1976, No.73, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 287-288.

(74)Telegram From the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, Jidda, December 1, 1976, No.74, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 291.

(٧٥) جورج بوش: الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة. ولد في ميلتون بولاية ماساتشوستس في ١٢ حزيران عام ١٩٢٤. تخرج من أكاديمية فيليبس عام ١٩٤٢، وخدم طياراً في الأسطول الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية. انتخب عضواً في مجلس النواب الأمريكي (١٩٦٧-١٩٧٠)، بعدها عينه الرئيس نيكسون سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (١٩٧١-١٩٧٣). ترأس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (١٩٧٦-١٩٧٧). ثم أصبح نائباً لرئيس الولايات المتحدة (١٩٨١-١٩٨٩)، ثم رئيساً للولايات المتحدة (١٩٨٩-١٩٩٣). للمزيد يراجع:

Paula K. Byers and Others , Op.Cit., Vol.3, PP. 167-169.

(76)Memorandum from Director of Central Intelligence Bush to the President's Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), Washington, December 15, 1976, No.76, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 293.

(77)Memorandum From the Deputy Secretary of Defense (Clements) to the President's Assistant for National Security Affairs (Scowcroft)1 Washington, January 5, 1977, No.77, Cited in: F.R.U.S., 1969-1976 Volume E-9 Part 2, P. 294.

(78)Ibid, P. 295.

(79)Executive Summary of a Study Prepared by the Interdepartmental Political-Military Group, Washington, January 17, 1977, No.29, Cited in: F.R.U.S., Volume E-9 Part 2, P. 162.

(٨٠) سايرس فانس: ولد في فرجينيا الغربية في ٢٧ اذار ١٩١٧. درس الحقوق في جامعة بيل، وخلال الحرب العالمية الثانية خدم في سلك البحرية كضابط على المدمرات في المحيط الهادئ. وبعد انتهاء الحرب عمل في المحاماة في نيويورك. أصبح وزيراً للجيش خلال الاعوام (١٩٦٢-١٩٦٤)، ثم نائباً لوزير الدفاع خلال الاعوام (١٩٦٤-١٩٦٧)، وفي عام ١٩٧٧ أصبح وزيراً للخارجية وبقى في ذلك المنصب حتى عام ١٩٨٠. توفي عام ٢٠٠٢. للمزيد من التفاصيل ينظر :

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧٧-١٩٧١

دراسة في الوثائق الأمريكية

-
- Paula K. Byers and Others , Op. Cit., Vol.15 ,pp. 411 – 413.
- (81)Telegram From the Department of State to the Embassy in Bahrain, Washington, March 19, 1977, No.3 , Cited in: F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVIII, P.7.
- (82)Telegram From the Embassy in Bahrain to the Department of State, Manama, March 22, 1977, No.4 , Cited in: F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVIII, PP. 9-11.
- (83)Ibid, PP. 11 – 12.
- (84)Action Memorandum From the Acting Director of the Bureau of Politico-Military Affairs (Bartholomew) and the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Atherton) to Secretary of State Vance, Washington, May 2, 1977, NO.5, Cited in: F.R.U.S., 1977-1980, Volume XVIII, P.14.
- (85) Ibid, P.16.
- (86) Ibid, PP. 16 , 18.
- (87) Ibid, Footnote 9, P.18.
- (88)U.S. Government Publishing Office, United States Treaties and Other International Agreements, vol. 28 , part 5 1976 – 77, Washington, 1978, PP. 5312-5315.

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمرکز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

المصادر:

اولاً: الوثائق الامريكية المنشورة:

- 1- Congressional oversight of executive agreements, hearing before the Subcommittee on Separation of Powers of the committee on the judiciary United States senate ninety second congress second session ,ON. S 3475, Government Publishing Office, Washington, 1972.
- 2- United States Treaties and Other International Agreements, Vol. 26, Part 3, 1976, U.S. Government Printing Office , Washington, 1977.
- 3- U.S. Government Publishing Office, United States Treaties and Other International Agreements, vol. 28 , part 5 1976 – 77, Washington, 1978.
- 4- Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969–1972; Jordan, September 1970, Vol. XXIV, Government Printing Office, Washington, 2008.
- 5- _____, 1969–1976 Volume E-9 Part 2, Documents on the Middle East Region, 1973–1976, United States Government Publishing Office, Washington, 2019.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

- ١- عماد جاسم حسن، العلاقات البحرينية الخليجية ١٩٧١ - ١٩٨١ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - جامعة البصرة، ٢٠٠٩ م.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية:

- ١- عصام العطية، القانون الدولي العام، بيروت، ٢٠١٥.

رابعاً: الكتب باللغة الانكليزية:

- 1- Bahrain's Public Affairs Office, Naval Support Activity Bahrain, Bahrain, 2018.
- 2- Cal Jillson, Texas politics Governing the Lone Star State, Seventh Edition, New York, 2019.
- 3- Helen Chapin Metz, Persian Gulf States, country studies, Federal Research Division, Washington, 1994.
- 4- Margaret McAleer and Other, Donald Rumsfeld Papers, Library of Congress, Washington, 2010.
- 5- U.S. Government Publishing Office, John W. Warner, U.S. Senator from Virginia, Washington, 2010.

خامساً: البحوث والدراسات:

أ- باللغة العربية:

- ١- مركز البحرين للحوار والتسامح، إلى أين وصلت مساعي الحوار الوطني في البحرين؟ ولماذا فشلت؟ ،

د.م ، كانون الاول ٢٠١٩.

ب- باللغة الانكليزية:

العلاقات الأمريكية - البحرينية في ظل اتفاقية التمركز ١٩٧١-١٩٧٧

دراسة في الوثائق الأمريكية

- 1- Claire Mills, Operation Kipion: Royal Navy assets in the Persian Gulf, briefing paper, Number 8628, The House of Commons Library, London, 6 January 2020.

سادساً: الصحف:

- ١- صحيفة الجريدة، العدد ٤٥٧٩، السنة الرابعة عشرة، الكويت، ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٠.

سابعاً: الموسوعات:

أ- باللغة العربية:

- ١- مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الموسوعة العربية العالمية، ج ١٦، ط ٢، الرياض، ١٩٩٩.
٢- مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، ج ٥، ط ٣، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٩.

ب- باللغة الانكليزية:

- 1- Paula K. Byers and Others , Encyclopedia of World Biography, Vol. 3, 6, 15, Second Edition , United States of America , 1998.

ثامناً: القواميس:

- 1- Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008.

تاسعاً: مواقع شبكة الأنترنت:

أ- باللغة العربية:

- ١- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا. على الموقع:

https://en.wikipedia.org/wiki/William_Stoltzfus.

- ٢- موسوعة مقاتل الصحراء، على الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/Bahrain/sec001.doc_cvt.htm.

- ٣- وزارة خارجية مملكة البحرين، على الموقع:

<https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8362&language=ar-BH>.

ب - باللغة الانكليزية:

- 1- Encyclopedia Britannica , Cited in: <https://www.britannica.com>.

- 2- <https://history.state.gov/departmenthistory/people/twinam> -joseph-wright

- 3- Office of the Historian, Cited in: <https://history.state.gov/departmenthistory/people/cluverius-wat-tyler>.